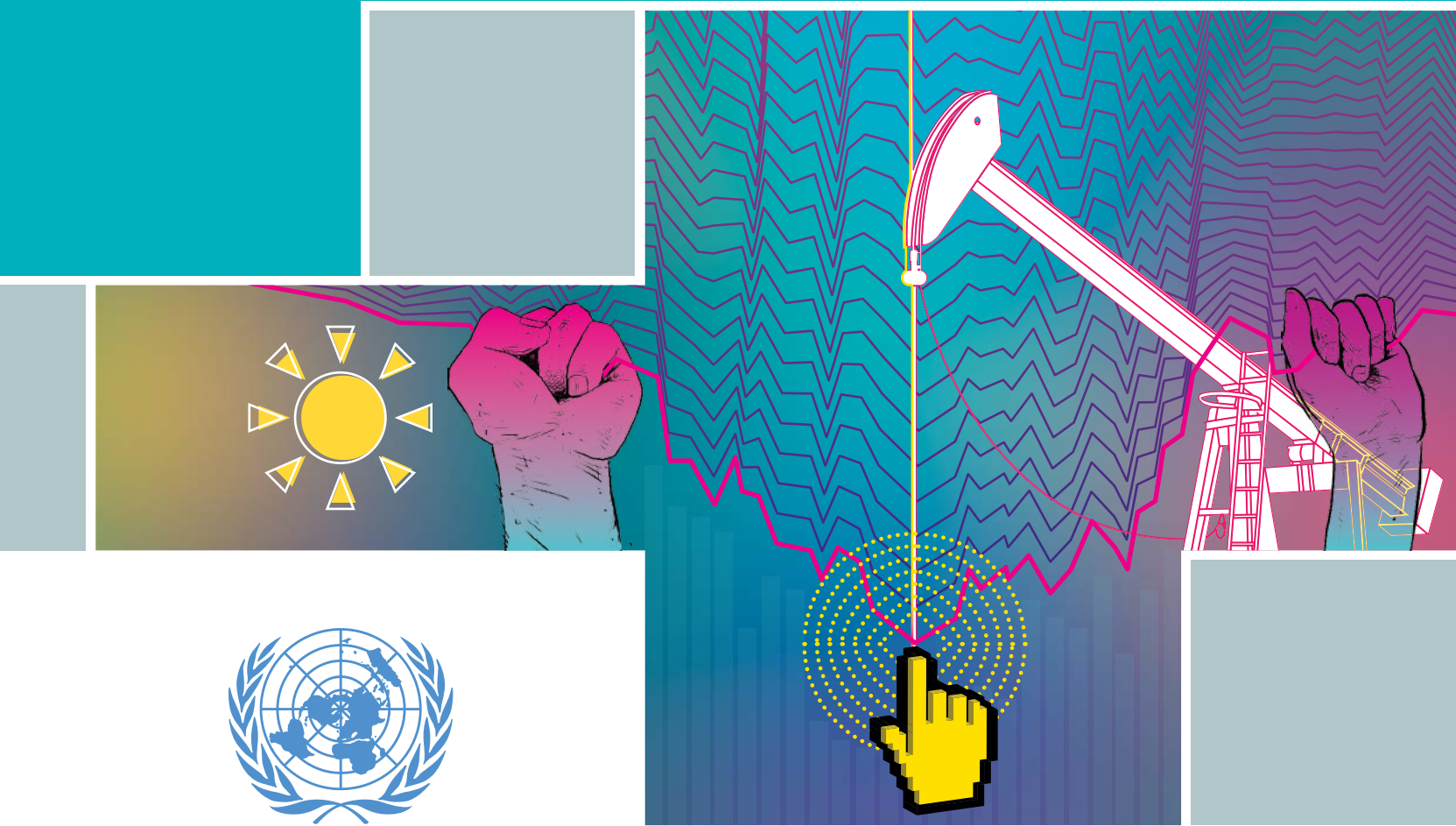


مسح  
التطورات الاقتصادية  
والاجتماعية  
في منطقة الإسكوا

2012-2011



الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح  
التطورات الاقتصادية والاجتماعية  
في منطقة الإسكوا  
2012-2011

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2012/2  
23 July 2012  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح  
التطورات الاقتصادية والاجتماعية  
في منطقة الإسكوا  
2012-2011

الأمم المتحدة  
نيويورك 2012

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز وثنائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثنائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

12-0163

## تمهيد

ينصب اهتمام المجتمع الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بينما تجتاز المنطقة مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي. فالقضايا الاقتصادية والاجتماعية اعتبرت السبب الرئيسي في اندلاع شرارة التحركات الاجتماعية التي عُرِفَت بالربيع العربي، في منطقة تشهد بطالة بمعدل هو من أعلى المعدلات في العالم. وعند التفكير ملياً في أحداث الماضي، يتبين أن الأطر السياسية التي أصبحت فجأة هدفاً للتحركات السياسية والاجتماعية، كانت بالأمس تجسّد تطلعات الشعوب إلى الحراك الاجتماعي. لكن تطلعات الأجيال الشابة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باتت، في السنوات الأخيرة، أسيرة الخيبة العارمة، إذ حال الترتاب المتجذر في المجتمع دون أي إمكانيات للحراك الاجتماعي عن طريق أسواق العمل المحلية. فما يعرف "بالواسطة"، في نظر الكثيرين، كان أهم الشروط للحصول على عمل لائق في زمن ندرة الفرص. وإذا كان الربيع العربي يعني تحوّلاً في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، فهو يحمل أملاً في بناء مجتمع جديد يحقق تطلعات الشعوب إلى الحراك الاجتماعي. غير أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لا يزال في حالة من عدم اليقين، وهذا ما يتناوله مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2011-2012 (المشار إليه في النص بالمسح).

وأصبح جلياً أن انعدام الحراك الاجتماعي كان مصدر إحباط لأعداد كبيرة من الشباب في المنطقة، حيث الترتاب الذي يتكوّن ضمن كل جماعة محلية يحدد معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلد. فالحراك الاجتماعي يمكن أن يخلق شعوراً بالمساواة بين الفئات الاجتماعية، أما انعدام الارتقاء فيولد لدى المرء شعوراً بأنه طريدة سهلة للفقر حتى ولو كان يعيش فوق خط الفقر المطلق. ومعظم الشباب اليوم، وإن حصلوا من التعليم ما يفوق تحصيل آبائهم وأمهاتهم، مضطرون إما للتنافس على فرص عمل في السوق المحلية، كثيراً ما تكون دون مؤهلاتهم وفي القطاع غير النظامي، أو للهجرة إلى خارج بلدانهم. والهجرة التي هي الملاذ الأخير للشباب الباحثين عن الارتقاء الاجتماعي، لم تعد الأفق المنشود بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في الفترة 2008-2009، وحدت من وفرة فرص العمل في أكبر أسواق العمل في العالم.

ويتضمّن الفصل الأول من المسح تقييماً وتحليلاً لعناصر الدورة الاقتصادية والاجتماعية في السياق العالمي، وذلك بالاستناد إلى أحدث البيانات. ويتناول هذا الفصل مدى تأثير الأحداث الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة التي شهدها العالم على التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا. ورغم بطء الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية، والكساد الذي يلوح في الأفق في أوروبا، بقيت منطقة الإسكوا بمنأى عن التأثير بالظروف الاقتصادية الخارجية، بفضل عامل رئيسي هو انتعاش الأسواق الدولية للسلع، بما في ذلك النفط. وفي الواقع، سجّلت معدلات إنتاج النفط الخام وأسعاره ارتفاعاً قياسياً من عام 2011 إلى مطلع عام 2012، وشهدت المنطقة ارتفاعاً كبيراً في إيرادات النفط في ظاهرة كادت تستحق تسمية "الوفرة النفطية". ففترات الوفرة النفطية في الماضي كانت مصدر آثار إيجابية تتسرب من البلدان المصدرة للنفط إلى سائر بلدان المنطقة، فتعزّز حركة الأشخاص، والسلع، والخدمات، والأموال بين مختلف أنحاء المنطقة. فمع ارتفاع أسعار النفط في الفترة من 2003 إلى 2008، أتيح المزيد من فرص العمل في القطاعات المنتعشة في المنطقة، وازداد ترحال الأشخاص داخل المنطقة للتجارة والسياحة، وأقبل المزيد من المستثمرين على الاستثمار المباشر أو غير المباشر في تمويل المشاريع. غير أن الارتفاع القياسي الذي سجلته إيرادات النفط مؤخراً لم يحقق للمنطقة "وفرة" في الفترة 2011-2012، وذلك لأن حالة عدم الاستقرار عطلت الآثار الإيجابية وأعاقت تسربها.

لماذا يُستبعد حدوث وفرة نفطية في الفترة 2011-2012؟ للإجابة عن هذا السؤال يقدم الفصل الثاني من المسح استعراضاً للتطورات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا. ومن أبرز ما يشير إليه هذا الفصل تفاوت نمو الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المنتجة للنفط، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق من جهة، وسائر بلدان منطقة الإسكوا. فقد أدى تدني معدلات السياحة في المنطقة، ومثلها الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات الأجنبية في الحافظات المالية، إلى عجز في تعميم الآثار الإيجابية لارتفاع إيرادات النفط على مختلف أنحاء المنطقة. وإزاء تردّد السياح والمستثمرين في المخاطرة وسط الاضطرابات السياسية والاجتماعية في بعض بلدان المنطقة، من البديهي اعتبار حدوث الوفرة النفطية بحكم البعيدة عن الواقع. والتباين في أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي لصالح بلدان دون أخرى في منطقة الإسكوا، هو من نتائج الربيع العربي.

ويوضح المسح أن هذا التباين الناشئ قد يعني اتساع دائرة الضغط الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فأداء نمو الناتج المحلي الإجمالي هو وجه من أوجه التباين الذي يتسم به الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الإسكوا. وحتى قبل الربيع العربي، كانت أوجه التباين كثيرة أبرزها ارتفاع معدل البطالة المزمّنة خاصة بين الإناث، الذي هو سمة مشتركة بين جميع بلدان المنطقة، ولا سيما في ظل حالة التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث اتساع الهوة بين العاملين والعاطلين عن العمل في مستوى المعيشة. أما التأثير الجانبي الإيجابي للوفرة النفطية في مختلف أنحاء المنطقة، ولا سيما في حركة الأشخاص، والسلع، والخدمات، والأموال، فكان من الحصون القليلة التي حالت دون وقوع المنطقة في حالة تباين اقتصادي واجتماعي حاد. لكن هذا الحصن معرض للانهييار. فإذا كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة تتجه إلى المزيد من التباين، فسيتعذر على صانعي السياسات في المنطقة ضبط مسيرة التحوّل وتوجيهها.

وبعد الانتخابات الرئاسية في مصر في حزيران/يونيو 2012، سجلت أسعار الأسهم المصرية ارتفاعاً كبيراً، في إشارة إلى أن الربيع العربي قد يؤتي ثماراً اقتصادية واجتماعية. ففي بواكر الاستقرار السياسي مؤشر إيجابي للأسواق المالية، والجهات الاقتصادية الفاعلة، والتفاعلات الاجتماعية. لكن الأسواق قد تتأخر في التجاوب مع هذا المؤشر في هذه المرحلة الانتقالية بسبب التخوّف من المخاطر. وبغية تجنّب الفراغ الذي يمكن أن ينتج من تأخر الأسواق، لا بد من وضع خطط للتعاون الإقليمي يكون الهدف منها الحد من حالة التباين في المنطقة ودفع عملية التكامل الإقليمي. وقد يكون من الصعب تحقيق تقدّم يُذكر باتجاه التكامل الإقليمي وسط الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها بعض بلدان المنطقة في الوقت الراهن. إلا أن التاريخ حافل بما يدلّ على إمكانية لدفع عجلة التكامل الإقليمي لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية رغم الانقسامات السياسية التي تتخلل هذه العملية. والإسكوا على يقين بأن الصورة التي يرسمها المسح عن المنطقة تؤكد ضرورة تحويل الربيع العربي إلى قوة إيجابية تدفع إلى استكمال المرحلة الانتقالية في المنطقة بجهود لتحقيق التكامل الإقليمي.

## المحتويات

### الصفحة

ج	تمهيد .....
	<u>الفصل</u>
1	أولاً- السياق العالمي وتداعياته في منطقة الإسكوا .....
1	ألف- السياق العالمي .....
9	باء- تطوير قطاع النفط .....
14	ثانياً- الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا .....
14	ألف- الحالة والتوقعات الاقتصادية .....
18	باء- أرصدة الحسابات الخارجية .....
22	جيم- التطورات في السياسات الاقتصادية .....
27	دال- الديناميات الاجتماعية .....
32	ثالثاً- ملاحظات ختامية .....
34	المراجع .....

### قائمة الجداول

2	-1 معدلات النمو والتضخم العالمية والإقليمية 2012-2009 .....
3	-2 معدلات البطالة العالمية والإقليمية 2012-2008 .....
10	-3 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام .....
12	-4 إنتاج النفط في منطقة الإسكوا 2013-2008 .....
12	-5 إجمالي عائدات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا 2013-2008 .....
15	-6 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضخم أسعار الاستهلاك 2012-2009 .....
28	-7 البطالة في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا: المجموع، وحسب الجنس .....

### قائمة الأشكال

5	-1 معدلات الفائدة: الدولار الأمريكي واليورو 2012-2010 .....
5	-2 أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم 2012-2010 .....
8	-3 العلاقة بين النفط وأسواق المال .....

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

10	..... أسعار النفط	-4
19	..... الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2006-2011	-5
20	..... الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً 2006-2011	-6
24	..... أسعار الفائدة المحددة بموجب السياسات النقدية في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا 2008-2012	-7
25	..... المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2008-2012	-8
26	..... المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً 2008-2012	-9

### قائمة الأطر

17	..... الربيع العربي والعواقب الاقتصادية الفورية	-1
21	..... التحديات الاقتصادية في السودان بعد انفصال جنوب السودان	-2
28	..... تقدير معدل البطالة الإقليمي	-3



## أولاً- السياق العالمي وتداعياته في منطقة الإسكوا

### ألف- السياق العالمي

#### 1- التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم في الفترة 2011-2012

تلاشى التفاؤل الحذر في حالة الاقتصاد العالمي، إذ بدّته سلسلة من الأحداث الاقتصادية المتتالية. واليوم، يتعاضم القلق من حدوث كساد مزدوج يلوح في الأفق؛ ويدخل الاقتصاد العالمي الآن مرحلة صعبة بعد انتعاش عابر من الكساد الذي ألمّ به في الفترة 2008-2009. أما القطاع المالي فلا يزال في وضع هش، في ظل هبوط قيمة الأصول وتدني قيمة الأصول المالية والعقارات، وهو عامل يثني الشركات والقطاعات المالية عن المخاطرة في توسيع أنشطتها. والحوافز المالية التي كانت العامل الأساسي في إنعاش الطلب العالمي وتحقيق التعافي الاقتصادي، لم تعد خياراً مجدياً في ظل شح الموارد، فبدأت معظم الحكومات، بحلول عام 2011، تتخذ إجراءات متفاوتة في التشدد لضبط الوضع المالي، بلغت حد فرض تدابير التقشف في العديد من البلدان. أما الإجماع العالمي على استخدام الحوافز المالية لتحقيق التعافي الاقتصادي في عام 2009، فتحول إجماعاً على إجراءات لا تمس الاستدامة المالية.

ومن أبرز الأحداث الاقتصادية التي بدّدت التفاؤل، أزمة الديون السيادية في بلدان منطقة اليورو التي بقيت هاجساً يؤرق الأوساط الاقتصادية في العالم. وبعد أشهر من الجمود السياسي، اتخذت حكومات منطقة اليورو خطوات جريئة للتوصل إلى اتفاق لحل مشكلة الديون السيادية لليونان، كما اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على مبدأ عقد معاهدة مالية جديدة. ورغم هذه الخطوات، لا تزال أزمة منطقة اليورو من غير حل، ويخشى من انتشار العدوى إلى اقتصادات أكبر في المنطقة. ومن هذه الأحداث أيضاً تخفيض تقدير الجدارة الائتمانية لسندات الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس 2011، الذي كان له أثر في الأسواق المالية العالمية بلغ من الحدة ما يكفي لإضعاف الثقة في الأسواق. كما إن عدم التمكن من التوصل إلى اتفاق على تخفيض العجز في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 تسبب في تخفيضات تلقائية في الإنفاق بلغت قيمتها 1.2 ترليون دولار موزعة على فترة عشر سنوات تبدأ اعتباراً من عام 2013<sup>(1)</sup>. وخلال الفترة ذاتها، عاود الدين العام في اليابان الارتفاع إلى مستويات قياسية في ظل الحاجة إلى الإنفاق على مشاريع إعادة البناء عقب الزلزال المدمر الذي ضرب البلد في آذار/مارس 2011. وإزاء هذه المعطيات، تشير التقديرات إلى أن الناتج الإجمالي العالمي ارتفع بنسبة 2.7 في المائة في عام 2011 مقابل 4.1 في المائة في عام 2010. وقد بلغ التباطؤ في النمو أقصى درجات الحرج في البلدان المتقدمة، حيث أصبح متوسط هامش النمو محصوراً بواقع 1.4 في المائة في عام 2011 (الجدول 1).

وبقيت البلدان النامية المحرك الرئيسي للنمو، لكن نموها تباطأ ليصل معدله إلى 5.9 في المائة في عام 2011. وتباطؤ النمو في العديد من البلدان النامية الرئيسية (الاتحاد الروسي، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند)، يأتي نتيجة للتشدد المتعمد في السياسات المحلية. فقد واصلت البرازيل، والصين، والهند تنفيذ سياسات نقدية متشددة في عام 2011 إزاء تسارع التضخم. وارتفع معدل الأجور بسرعة فائقة في قطاعات عدة في البلدان النامية، ولا سيما في الصين. وأدى الاقتصاد التضخمي في البلدان النامية الرئيسية إلى دفع أسعار السلع الأساسية صعوداً في السوق الدولية، ومنها أسعار الطاقة والحبوب والمعادن، وذلك رغم بطء الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة.

(1) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، الإحاطة الشهرية، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، العدد 38، 20 كانون الأول/ديسمبر 2011 (نيويورك، 2011).

وفورة أسعار السلع هي سيف ذو حدين للبلدان النامية. فعلى أثر ارتفاع أسعار الحبوب، سجلت معظم البلدان النامية ارتفاعاً قياسيًّا في أسعار الغذاء. والأسعار التي سجلت ارتفاعاً حاداً في النصف الأول من عام 2011، بقيت مرتفعة طوال السنة، وتجاوز المؤشر السنوي لأسعار الغذاء لعام 2011 نظيره لعام 2010 بواقع 24 في المائة<sup>(2)</sup>. واستطاعت البلدان المصدرة للسلع الأساسية، ومنها البلدان المصدرة للنفط، التكيف مع الوضع بالتدابير المالية، إذ استفادت من ارتفاع إيرادات الصادرات، أما البلدان المستوردة للسلع الأساسية فلم تستطع التكيف مع الوضع باتخاذ تدابير مالية لأن إمكاناتها المالية مستنفدة أصلاً. وأصبح إصلاح الإعانات في قطاع الغذاء والطاقة، على صعوبته، في صلب أولويات السياسة العامة في الكثير من البلدان النامية، بهدف الحفاظ على الاستدامة المالية. وفي البلدان التي تفتقر إلى الموارد، تعرضت إيرادات الصادرات لتراجع إثر التوقعات بتباطؤ النمو، فأدى ارتفاع كلفة الواردات إلى ركود في حركة الاحتياطي بالعملة الأجنبية.

ونتيجة لذلك، يتزايد عدد البلدان النامية التي تشهد تناقصاً في رصيدها من العملات الأجنبية، يعرضها لأزمة في ميزان المدفوعات. ومع أن البلدان المصدرة للسلع الأساسية تملك حالياً إمكانات تقيها جسامة الأضرار الناجمة عن العوامل الاقتصادية الخارجية، ينذر الاعتماد المطول على صادرات السلع بعواقب غامضة تكتنف الآفاق الاقتصادية لهذه البلدان، في حال حدوث أي هبوط مفاجئ في الأسعار منذ أيار/مايو 2012.

وتبدو آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2012 قاتمة يخيم عليها خطر التراجع. فبطء النمو، وعدم التغلب على مشاكل الديون والعجز في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، من العوامل التي تقوض الثقة في الأسواق. وحسب الافتراضات المتفائلة، يُتوقع حدوث نمو عالمي بواقع 2.5 في المائة في عام 2012. ولكن إذا تفاعلت أزمة الديون الأوروبية المتفاقمة مع ضعف اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن أن يدخل الاقتصاد العالمي في دوامة الهبوط، ويقع في كساد مزدوج، فيهبط معدل النمو العالمي إلى 0.5 في المائة<sup>(3)</sup>.

### الجدول 1- معدلات النمو والتضخم العالمية والإقليمية 2009-2012 (بالنسبة المئوية)

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				تضخم أسعار الاستهلاك			
	2009	2010	2011 <sup>(1)</sup>	2012 <sup>(1)</sup>	2009	2010	2011 <sup>(2)</sup>	2012 <sup>(2)</sup>
منطقة الإسكوا	1.5	5.7	5.1	3.8	4.3	4.8	5.4	6.4
العالم	2.4-	4.1	2.7	2.5	0.1	1.4	2.6	1.8
الاقتصادات المتقدمة	4.0-	2.7	1.4	1.2	0.3-	1.6	3.0	2.1
الولايات المتحدة	3.5-	3.0	1.7	2.1	0.8	1.9	2.9	2.0
الاتحاد الأوروبي	4.3-	2.0	1.6	0.0	1.4-	0.8-	0.8	0.5
اليابان	6.3-	4.4	0.7-	1.7	10.6	6.7	9.2	7.5
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	6.6-	4.1	4.5	4.0	4.3	5.5	6.6	5.5
الاقتصادات النامية	2.4	7.5	5.9	5.3	0.8	6.8	7.8	6.6
أفريقيا	0.8	4.6	2.1	4.2	2.9	5.0	6.2	5.0
شرق وجنوب آسيا	5.2	8.8	6.9	6.3	6.1	6.1	7.1	6.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2.1-	6.0	4.3	3.7				

المصادر: الأرقام الخاصة بمنطقة الإسكوا هي حسابات أجرتها الإسكوا (للاطلاع على التفاصيل يرجى مراجعة الجدول 6). أما الأرقام الأخرى فهي مأخوذة من "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2012" التي أصدرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بنسختها الأولى الصادرة في كانون الثاني/يناير 2012، والثانية المحدثه في أيار/مايو 2012.

- (أ) تقديرات مشروع لينك (فريق البحث الدولي لوضعي النماذج الاقتصادية) حتى أيار/مايو 2012.  
(ب) تقديرات مشروع لينك (فريق البحث الدولي لوضعي النماذج الاقتصادية) حتى كانون الأول/ديسمبر 2011.

(2) البنك الدولي، مراقبة أسعار الغذاء (واشنطن العاصمة، 2012).

(3) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم (نيويورك، 2012).

وعلى الصعيد الاجتماعي، بقي معدّل البطالة في العالم مرتفعاً في عام 2011 يقارب 6 في المائة (الجدول 2)، ولاسيما في بعض البلدان التي تواجه أزمة ديون سيادية<sup>(4)</sup>. وسجلت البطالة بين الشباب ارتفاعاً حاداً في العالم عموماً، وفي البلدان المتقدمة خصوصاً. ففي إسبانيا مثلاً، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة بين الشباب يقارب 40 في المائة. ولا يُخفى على أحد أن بطالة الشباب هي آفة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فقلة الفرص الاقتصادية هي مصدر اضطراب نفسي للفرد، ومصدر اضطراب اجتماعي للجماعة. وبطالة الشباب ظاهرة منتشرة في مختلف البلدان التي شهدت اضطرابات اجتماعية، كما في بلدان شمال أفريقيا، وغربي آسيا، وبعض البلدان الأوروبية (خاصة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليونان). وقد اعترفت مجموعة العشرين في مؤتمرها، الذي انعقد في مدينة كانّ في فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، بأهمية توفير فرص العمل، واعتمدت "خطة عمل كانّ للنمو وفرص العمل".

## الجدول 2- معدلات البطالة العالمية والإقليمية، 2008-2012 (بالنسبة المئوية)

2012 <sup>(1)</sup>	2011 <sup>(1)</sup>	2010	2009	2008	
11.4	10.3	9.3	9.8	9.3	منطقة الإسكوا
6.0	6.0	6.1	6.2	5.6	العالم
				6.1	البلدان المتقدمة والاتحاد الأوروبي
					أوروبا الوسطى والشرقية (البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة
8.5	8.5	8.8	8.3	8.4	شرق آسيا
8.6	8.6	9.5	10.2	4.2	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ
4.1	4.1	4.1	4.3	5.3	جنوب آسيا
4.7	4.7	4.8	5.2	3.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.8	3.8	3.9	3.9	6.6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
7.2	7.2	7.2	7.7	8.1	

المصادر: الأرقام الخاصة بمنطقة الإسكوا هي حسابات أجرتها الإسكوا (للاطلاع على التفاصيل يرجى مراجعة الإطار 3). أما المعدلات العائدة إلى العالم والمناطق الأخرى فهي من الجدول PI (البطالة، معدلات الفترة 2007-2011) في المنشور الصادر عن منظمة العمل الدولية عن اتجاهات الاستخدام العالمية في عام 2012 (كانون الثاني/يناير 2012).

(أ) تقديرات أولية.

وقد بلغت مشكلة بطالة الشباب حدّاً خطيراً يستدعي تحوّلًا في السياسة الاجتماعية. ومن الأمثلة على هذا التحوّل حالة المملكة المتحدة، التي قررت استخدام السياسة الاجتماعية لتحسين الحراك الاجتماعي<sup>(5)</sup>. وعرّفت الحكومة البريطانية الحراك الاجتماعي بمدى انتقال أنماط المزايا والنواقص من جيل إلى الجيل التالي<sup>(6)</sup>. وانعدام الحراك الاجتماعي يؤدي إلى تكوّن طبقات اجتماعية جامدة على مر الأجيال، إذ يحدد المركز الاجتماعي للجيل السابق (أي مركز والذي الشخص) طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها أفراد الجيل الحاضر. ولعلّ السبب في الشعور المتزايد بالإجحاف، الذي أوجع الاضطرابات الاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية في عام 2011، يعود إلى انعدام الحراك الاجتماعي. ومع تضاؤل الموارد المالية

(4) منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية 2012 (جنيف، 2012).

(5) United Kingdom Cabinet Office, Opening Doors, Breaking Barriers: A Strategy for Social Mobility (London, 2011)

(6) المرجع نفسه.

والاقتصادية، يصعب على صانعي السياسات تنفيذ سياسة اجتماعية فعالة بالمعنى المتعارف عليه. لذلك، لا بدّ من اعتماد مفهوم جديد، قد يكون الحراك الاجتماعي، يساعد في تحديد نطاق التدخل الفعال للسياسة العامة.

ولارتفاع أسعار الغذاء أيضاً تداعيات اجتماعية. فقد آلت القدرة الشرائية للشرائح الفقيرة من المجتمع إلى مزيد من التراجع بسبب زيادة الإنفاق على المواد الغذائية. وبدلاً من زيادة الإعانات الغذائية لحماية الفقراء، بادرت البلدان النامية إلى إصلاح نظم الإعانات بهدف الحفاظ على الاستدامة المالية، علماً بأن أي إصلاح من هذا القبيل يمكن أن ينطوي على حساسيات سياسية وأن يكون صعب التنفيذ. وأصبح من الأهمية بمكان أن يكون إصلاح الإعانات " لصالح الفقراء" لتحقيق هدفين متناقضين في الظاهر، هما، حماية الفقراء، والحفاظ على الاستدامة المالية في آن.

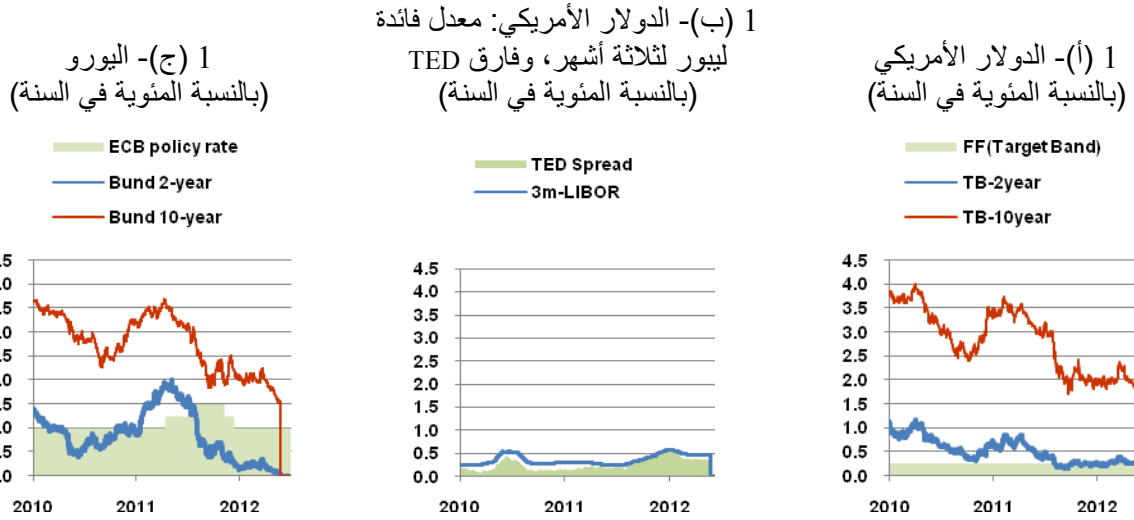
ويمر الاقتصاد الأمريكي بحالة من التعافي الثابت منذ الربع الثاني من عام 2009، وقد فاقت صادرات السلع والخدمات في الربع الثاني من عام 2011 المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، في حين بقيت الواردات دون المستوى القياسي الذي بلغته في الربع الثاني من عام 2008. وتحسنت القدرة التنافسية لأسعار الصادرات من البضائع الأمريكية بفعل تراجع قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى باستثناء الين الياباني منذ تموز/يوليو 2010 (الشكل 2 ج))، وحافظ مجلس إدارة البنك المركزي الأمريكي على هامش سعر الفائدة بين صفر و0.25 في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر 2008 (الشكل 1 أ))، وسيبقى على هذا المعدل حتى عام 2014. وفي هذه الأثناء، بقي بيان ميزانية السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية موسعاً إذ شمل مجموعة من برامج شراء الأصول وإجراءات رفع القيود الكمية. وقد أدت المخاوف من حصول تضخم إلى رفع عائدات سندات الخزينة الأمريكية لأجل عشرة أعوام (الشكل 1 أ)) في النصف الأول من عام 2011، والتي تراجعت في أواخر العام. ثم أدى ضعف التوقعات بحدوث تعافٍ، والطلب على أصول آمنة، إلى خفض هذه العائدات إلى معدلات قياسية بحلول الربع الأول من عام 2012.

ومع أن فارق (TED)<sup>(7)</sup> (الشكل 1 ب)) يوحي بأن أزمة الائتمان المرتبطة بالدولار تراجعت إلى حد كبير، تسبب انخفاض أسعار الأصول رغم انتعاش مؤشرات أسعار الأسهم في الربع الأول من عام 2012، في تعديل مطوّل في ميزانية القطاعات الاقتصادية المدينة (القطاع المالي، والشركات، والأسر المعيشية). ويتوقع أن يسهم استمرار العمل على تخفيض المديونية في الانتعاش البطيء مع ضعف في توليد فرص العمل وسط تركيز متزايد على الاستدامة المالية في السياسة العامة تمهيداً للانتخابات الرئاسية. ويتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 2.1 في المائة في عام 2012 (الجدول 1).

---

(7) فارق TED هو الفرق بين معدل الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن (لبيور) لثلاثة أشهر، ومعدل الفائدة لسندات خزينة الولايات المتحدة. ويُعد هذا الفارق مقياساً للسيولة لأنه يشير إلى تكلفة اقتراض نسبة لخزينة الولايات المتحدة من كيانات خاصة. تاريخياً، وقف هذا الفارق عند نحو 50 نقطة أساسية (0.5 نقطة مئوية). وكلما ارتفع الفارق أوحى ذلك بنقص في السيولة بالدولار الأمريكي في القطاع الخاص، وذلك لأن تكلفة التمويل للدولار الأمريكي في سوق المال الدولية ترتفع أكثر من تلك الخاصة بخزينة الولايات المتحدة.

## الشكل 1- معدلات الفائدة: الدولار الأمريكي واليورو 2012-2010

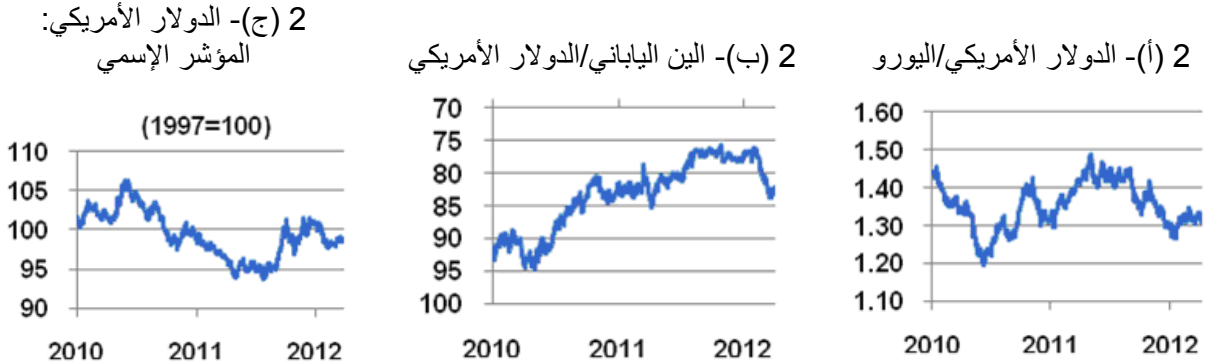


المصدر: Deutsche Bundesbank, <http://www.bundesbank.de>.

المصادر: مجلس إدارة البنك المركزي الأمريكي <http://www.federalreserve.gov> وجمعية المصرفيين البريطانيين، <http://www.bbabilbor.com>

المصدر: مجلس إدارة البنك المركزي الأمريكي <http://www.federalreserve.gov>

## الشكل 2- أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم 2012-2010



المصدر: مجلس إدارة البنك المركزي الأمريكي <http://www.federalreserve.gov>.

تقف اقتصادات بلدان الاتحاد الأوروبي على مشارف الكساد المزدوج. ففضية ضبط الديون السيادية، ولاسيما في اليونان، التي هي اختبار لصلابة الاتحاد النقدي الأوروبي، تتصدّر أولويات السياسة العامة للاتحاد. وإذا خرجت اليونان من الاتحاد النقدي الأوروبي فسيكون لذلك تداعيات اقتصادية مجهولة لأن التداعيات القانونية على الديون السيادية والديون الخاصة المقيّمة باليورو غير واضحة. وعلى الرغم من هذه المخاطر التقنية المتزايدة، بقي اليورو صامداً أمام الدولار، خاصة في النصف الأول من عام 2011 (الشكل 2 (أ))، في إشارة تبعث على تفاؤل متجدد في تعافي الاقتصاد الأوروبي. وكان الاتفاق الذي توصل إليه صانعو السياسات في الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2011 حول إرساء آلية الاستقرار الأوروبية بحلول تموز/يوليو 2012، بمثابة ترتيب مؤسسي دائم لحل مشاكل الديون السيادية في منطقة اليورو. ومع تغيير الأولويات، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة المرجعية مرتين في النصف الأول من عام 2011 (الشكل 1 (ج)) بسبب ضغوط التضخم على منطقة اليورو. ولاحق علامات التفاؤل بتحقيق التعافي الاقتصادي

في بلدان عدة على رأسها ألمانيا التي شهدت تحسناً في معدّل تأمين فرص العمل. ولوحظت مؤشرات انتعاش في قيمة العقارات، رغم انخفاضها منذ عام 2008، في ألمانيا والمملكة المتحدة. غير أن المناخ الاقتصادي العام بقي ضعيفاً بسبب استمرار القطاع المالي في تجنّب زيادة الدين، وما يرتبط بذلك من تعديلات في بيانات الميزانية. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كانت تعديلات بيانات الميزانية بطيئة في منطقة اليورو. ففي إسبانيا، ظهر التراجع في بيانات الميزانية ذات الأصول غير المسددة في القطاع المالي في النصف الأول من عام 2012، وأجبر هذا الحدث صانعي السياسات الأوروبيين على العمل لإعداد إجراءات ناجحة لمنع انتشار هذا التراجع. ويتوقع أن تسجل اقتصادات بلدان الاتحاد الأوروبي صفراً في النمو في عام 2012.

وبعد انكماش بمعدّل 0.7 في المائة في عام 2011، يُتوقع أن ينمو الاقتصاد الياباني بمعدّل 1.7 في المائة في عام 2012. وقد تراجع الاقتصاد الياباني، بعد أن كان ثاني أكبر اقتصاد في العالم على مدى ثلاثة عقود، إلى المركز الثالث، وتوقّعت الصين على اليابان في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام 2011، وتراجعت القدرة التنافسية للصادرات اليابانية بسبب قوة الين الياباني الذي بلغ ارتفاعه معدّلاً قياسيماً أمام العملات الرئيسية الأخرى (الشكل 2 (ب))، وانخفضت أرباح كبرى الشركات الصناعية المصدّرة في اليابان، ومنها العلامات التجارية العالمية الشهيرة، وسارع قطاع الشركات إلى بذل جهود مكثفة لتخفيض تكاليفها عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية للتصنيع. ودفع هامش الربح الضئيل لدى الشركات إلى مواصلة تخفيض مستوى الأجور، مما ساهم في انكماش الاقتصاد الياباني برمته. وكان للزلازل المدمر الذي ضرب شرق اليابان في آذار/مارس 2011 أثر بالغ على الاقتصاد الياباني، إذ خفّ أعداداً كبيرة من الإصابات، وخسائر جسيمة في الممتلكات، وتسبب في انقطاع سلاسل الإمداد. وألقت الأضرار التي سببها حادث محطة فوكوشيما دايتشي ظلالاً قاتمة على المناخ الاقتصادي أسهمت في تقويض الثقة في الاقتصاد. واستلزم ذلك من صانعي السياسات اتخاذ إجراءات مالية فورية لإعادة الإعمار، مع ضرورة التنبيه لتثبيت العجز المالي المتصاعد. وينقسم الرأي العام حول الإصلاح المالي الذي يقضي بزيادة الضرائب على المبيعات العامة، ولن يتحقق الإجماع السياسي قريباً.

ويتوقع للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومنها اقتصادات رابطة الدول المستقلة وجنوب شرق أوروبا، أن تحقق نمواً متوسطه 4 في المائة في عام 2012 (الجدول 1). غير أن هذا المتوسط يرجح للاتحاد الروسي، وهو أكبر اقتصاد في هذه المجموعة، وقد شهد انتعاشاً سريعاً في الناتج المحلي الإجمالي بفعل ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية. وكان المفترض أن يؤدي ارتفاع إيرادات الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية إلى تخفيف القيود الخارجية على الطلب المحلي للاقتصادات المصدّرة للسلع في هذه المجموعة، مثل الاتحاد الروسي وبلدان آسيا الوسطى. لكنّ الطلب المحلي انخفض، لأسباب منها عودة المستثمرين الأجانب إلى بلدانهم، وارتفاع التضخم في أسعار الاستهلاك. وشهدت المجموعة ارتفاعاً في تضخم أسعار الاستهلاك حتى قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، واستمر هذا الاتجاه التضخمي في عام 2011. أما البلدان المستوردة للسلع فشهدت انتعاشاً بطيئاً، ويكتنف التوقعات حالة من عدم اليقين لعام 2012، شأن التوقعات الخاصة باقتصادات الاتحاد الأوروبي.

ويُتوقع أن تحقق الاقتصادات الأفريقية نمواً بمعدّل 4.2 في المائة في عام 2012. وحتى بعد أن تلقت هذه المنطقة ضربة في الفترة 2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، بقيت على مسار نمو مطرد منذ مطلع العقد الماضي. وقد أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العالم إلى زيادة في عائدات صادرات البلدان الغنية بالموارد، فاستعادت نمط النمو التقليدي الذي ساد فترات فورة أسعار السلع في الماضي. لكن ما يميّز الاتجاه الراهن هو أن أداء النمو في الاقتصادات المستوردة للنفط الخام فاق نظيره في الاقتصادات المصدّرة للنفط الخام. وقد أتاح الوصول إلى التمويل الخارجي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في

الحافظات المالية الأجنبية المجال للبلدان المستقرة سياسياً في المنطقة لتعزيز الطلب المحلي. وصحيح أن الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة تبقى ضعيفة، إلا أنها تجذب اهتمام المزيد من المستثمرين الدوليين، كما أن التحسن البطيء ولكن الثابت في قدرات إدارة التنمية يُتوقع أن يساهم في نمو قوي في السنوات المقبلة.

أما اقتصادات شرق وجنوب آسيا، فمن المتوقع أن تحقق نمواً بمعدل 6.3 في المائة في عام 2012، وهو النمو الأسرع مقارنة ببقية المناطق. فالاقتصادات الكبرى في المنطقة، وخاصة الصين والهند، ما زالت ثابتة في سياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة ضغوط التضخم المحلية والخارجية لعام 2011. أما في بقية المناطق، فقد سبب ارتفاع الأسعار الدولية للسلع ارتفاعاً سريعاً في أسعار الغذاء. وعلاوة على ذلك، شهدت معدلات الأجور في قطاعات عدة، بما في ذلك في الصين، نمواً سريعاً، ويُتوقع أن تصبح هذه الأسباب للتضخم أخف وطأة في عام 2012، وستُعطي السلطات المالية والنقدية في المنطقة حيزاً في السياسات لتحقيق المزيد من النمو. وبدأت الصين والهند فعلاً بالتخفيف من التدابير النقدية الصارمة في النصف الأول من عام 2012. ومع أن المناخ الاقتصادي العام في المنطقة يدعو إلى التفاؤل، ما زال الضعف الاقتصادي يظهر في اتساع الفوارق الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمعدل 3.7 في المائة في عام 2012. وقد تباطأت وتيرة انتعاش هذه الاقتصادات من الأزمة المالية العالمية التي وقعت في الفترة 2008-2009 مع انخفاض سرعة النمو في المنطقة (الجدول 1). ومن منظور خارجي، يرتبط هذا الاتجاه بتعثر الانتعاش الاقتصادي العالمي. وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأهم للمنطقة، خاصة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. أما داخل المنطقة، فانعكس هذا التباطؤ في نمو الطلب المحلي للبرازيل التي تُعتبر الاقتصاد الأكبر في المنطقة، حيث كان صانعو السياسات يحاولون كبح فورة الاقتصاد بفرض تدابير أكثر صرامة في السياسة النقدية في مواجهة التضخم السريع. ومع انحسار الضغوط التضخمية، يُتوقع أن تحول السلطات النقدية والمالية في المنطقة أولويتها على مستوى الاقتصاد الكلي من التضخم إلى النمو في عام 2012. غير أن تفاقم حالة انعدام اليقين الذي يكتنف البيئة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك تقلب الأسعار الدولية للسلع، يحد من آفاق النمو في هذه المنطقة.

## 2- التداعيات على منطقة الإسكوا

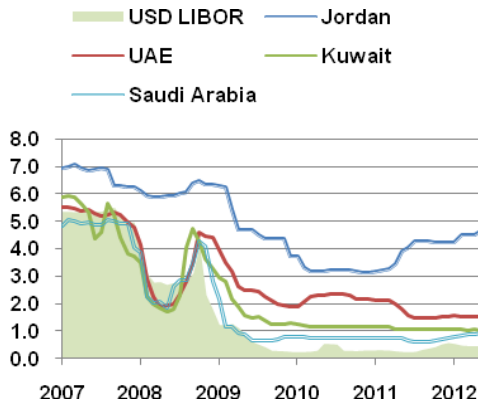
يختلف تأثير هذه التطورات في منطقة الإسكوا<sup>(8)</sup> من بلد إلى آخر حسب درجة ارتباط البلد بأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومراكز النمو الصاعدة في شرق آسيا وجنوبها وأفريقيا. وقد تضررت البلدان التي تربطها علاقات تجارية قوية مع الاتحاد الأوروبي مثل الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر من ضعف الطلب الأوروبي على البضائع التي تصدرها هذه البلدان. ورغم ذلك، تحولت صادرات منطقة الإسكوا بوتيرة متزايدة عن وجهتها التقليدية، أي عن الأسواق الأوروبية والأمريكية، واتجهت إلى أسواق شرق وجنوب آسيا. كما أن الموقع الجغرافي لمنطقة الإسكوا، الذي يجعل منها حلقة وصل بين أوروبا، وشرق وجنوب آسيا، وأفريقيا، يأتي على المنطقة بتأثير إيجابي. واستفادت الإمارات العربية المتحدة، التي تحولت إلى مركز عالمي للنقل واللوجستيات، من النمو المتواصل في شرق وجنوب آسيا وفي أفريقيا. ويجدر التنويه بأن ارتفاع صادرات المنطقة من الطاقة كان لتلبية الطلب المتزايد من شرق وجنوب آسيا. أما التأثير السلبي لضعف الاقتصادات الأوروبية وببطء تعافي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات التجارية لمنطقة الإسكوا، فعوّضت عنه التأثيرات الإيجابية للنمو المتواصل في البلدان النامية في عام 2011.

(8) تتكوّن منطقة الإسكوا من منطقتين فرعيتين: المنطقة التي تشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي أي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ والمنطقة التي تشمل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أي الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن.

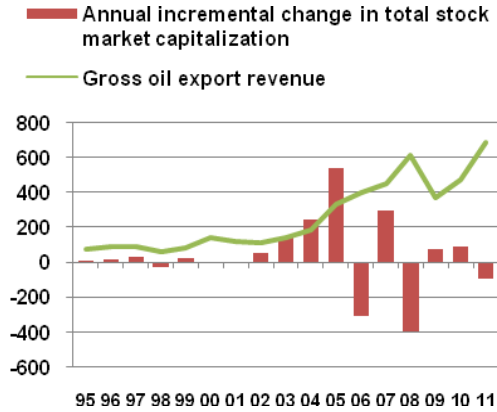
ولا بد من النظر في جانب آخر هو العلاقة بين صادرات المنطقة من الطاقة والأسواق المالية على المستويين الإقليمي والعالمي. فالفكرة الشائعة عن اقتصادات البلدان المصدرة للطاقة في منطقة الإسكوا، تحصر الحركة في هذه الاقتصادات بمجرد توزيع عائدات تصدير النفط وإنفاقها. لكن الأحداث التي أعقبت الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 أظهرت أن الحركة الاقتصادية والمالية حتى في هذه البلدان المصدرة للطاقة أكثر تعقيداً من مجرد توزيع العائدات وإنفاقها. فعلاقة الترابط بين عائدات الصادرات النفطية ونمو الأصول المالية للمنطقة، المتمثل في مجموع قيمة الرسالة السوقية لأسواق الأسهم في المنطقة، تفككت في مطلع عام 2006، عندما شهدت أسواق الأسهم في المنطقة أول اتجاه هبوطاً (الشكل 3 (أ)). وفي عام 2011، تبدلت الاتجاهات، فبلغت عائدات الصادرات النفطية مستوى قياسياً في حين ألم الركود بأداء الأسواق المالية. ويمكن أن يكون لهذا الانفصال بين ارتفاع عائدات الصادرات النفطية وركود الأصول المالية للمنطقة ثلاثة أوجه: (1) مواصلة تعديل الميزانيات في قطاعات المال والعقارات في المنطقة؛ (2) تركيز الأموال في نطاق أضيق من الاستثمارات المالية الإقليمية؛ (3) تدفق رأس المال إلى الخارج. وحلت البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في منطقة الإسكوا، وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي، في طليعة حركة الاستثمار في العالم عن طريق صناديق الثروة السيادية، كما أصبحت مقصداً لحركة رأس المال. وخلاصة القول إن هذه البلدان بقيت مصدرة لرأس المال، لكنها أصبحت مركزاً للمزيد من الأنشطة الاقتصادية بفعل تدفق رأس المال الأجنبي إليها. وسيبقى الحال كذلك إلا إذا حدث انحلال كبير للأصول الأجنبية التابعة لصناديق الثروة السيادية. ومن الأمثلة على هذا التحول الإمارات العربية المتحدة، التي اعتمدت على المدخرات الأجنبية الواردة إليها للحفاظ على معدل نمو ائتماني مرتفع جداً حتى النصف الأول من عام 2008.

### الشكل 3- العلاقة بين النفط وأسواق المال

3 (ب)- سعر الفائدة على الدولار المعمول به بين مصارف بعض بلدان الإسكوا لثلاثة أشهر وسعر فائدة ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية في السنة)



3 (أ)- إجمالي التغيرات التراكمية السنوية في رسمة أسواق الأسهم وعائدات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: المادة التي جمعها الإسكوا استناداً إلى البيانات المأخوذة من جمعية المصرفيين البريطانيين (سعر فائدة ليبور على الدولار)؛ وجمعية البنوك في الأردن (الأردن)؛ ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (الإمارات العربية المتحدة)؛ وبنك الكويت المركزي (الكويت)؛ ومؤسسة النقد العربي السعودي (المملكة العربية السعودية).

المصادر: المادة التي جمعها الإسكوا استناداً إلى بيانات صندوق النقد العربي حول رسمة أسواق الأسهم؛ والمصادر الوطنية لعائدات الصادرات النفطية.



ويتضح من (الشكل 3 ب)) سعر الفائدة المعمول به بين المصارف لثلاثة أشهر على الدولار وعلى عملات بعض بلدان المنطقة وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وحتى النصف الأول من عام 2008، كان الفارق بين سعر الفائدة على الدولار المعمول به بين مصارف لندن (ليبور)، وأسعار الفائدة في الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية ضئيلاً جداً بل كان سلبياً في بعض الأوقات. وهذا دليل على توفر السيولة الكافية لزيادة الانتماء في هذه البلدان، وذلك بفعل حجم رأس المال الوارد إليها. ومنذ النصف الثاني من عام 2008، بدأ الفارق يتسع بين سعر فائدة ليبور على الدولار وأسعار الفائدة في الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية. ومن بين هذه البلدان الثلاثة التابعة لمجلس التعاون الخليجي بلغ الفارق أعلى حد في الإمارات العربية المتحدة، في إشارة إلى نقص السيولة. ومع أن المنطقة سجلت ارتفاعاً قياسياً في عائدات الصادرات النفطية في عام 2011، يُتوقع أن تكون كلفة التمويل قد بقيت مرتفعة نسبياً، بسبب تراجع حركة رأس المال الأجنبي الوارد إلى المنطقة. وكان لهذا التراجع أبلغ تأثير على البلدان المستوردة للطاقة في منطقة الإسكوا. وقد نصبت الاحتياطات الأجنبية بسرعة في الجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر في عام 2011 لسبب رئيسي هو الأحداث السياسية الداخلية. أما في الأردن ولبنان، فأصاب الركود تراكم الاحتياطات الأجنبية. وكان الفارق بين سعر الفائدة المعمول به بين المصارف في الأردن لثلاثة أشهر، وسعر الفائدة على الدولار المعمول به بين مصارف لندن يتسع منذ النصف الأول من عام 2011 (الشكل 3 ب))، مما يشير إلى ضيق أشد في السيولة.

وتتأثر التوقعات الاقتصادية لمنطقة الإسكوا إيجاباً بعدد من العوامل الخارجية. فالميزة الجغرافية للمنطقة تؤهلها لأن تكون حلقة وصل بين مراكز النمو الناشئة في شرق وجنوب آسيا وأفريقيا. ومن المتوقع أن يكون للمنطقة دور هام كمركز عالمي للوجستيات والنقل. غير أن ظروف التمويل بقيت ضيقة، إذ تجاوزت كلفة التمويل عموماً المقياس العالمي، وتسجل اتجاهاً إلى المزيد من الارتفاع في البلدان المستوردة للطاقة في المنطقة.

## باء - تطوير قطاع النفط

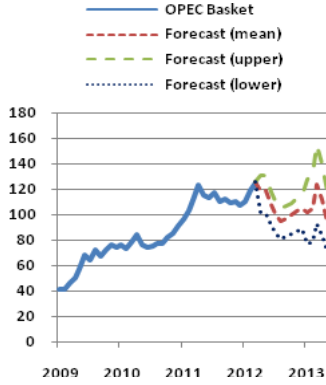
قطاع النفط هو عنصر أساسي في أي تحليل يتناول منطقة الإسكوا. فهذا القطاع يحقق لبلدان المنطقة عائدات ضخمة مباشرة أو غير مباشرة، ويستأثر بحصة كبيرة من الصادرات لمعظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، ومنها بلدان مجلس التعاون الخليجي، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، واليمن. وقد حلت قطر في الموقع الأول في تصدير الغاز الطبيعي المسيل في العالم. وتعتمد مصر بقدر أقل على صادرات النفط الخام لكنها اعتبرت في الآونة الأخيرة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي. وحتى البلدان والأراضي المستوردة للطاقة في المنطقة، مثل الأرض الفلسطينية المحتلة، والأردن، ولبنان، تتأثر بطريقة غير مباشرة بالتطورات التي تطرأ في قطاع النفط، لما لهذا القطاع من تأثير على حركة التحويلات المالية والاستثمارات والسياحة بين بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، تشير الأبحاث الحديثة التي أجريت قرب الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلى احتمال انضمام الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان إلى البلدان المنتجة للغاز الطبيعي في المستقبل.

ووفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بلغ مجموع الطلب العالمي على النفط الخام في عام 2011 في المتوسط نحو 87.8 مليون برميل يومياً، في حين بلغ مجموع المعروض من النفط الخام في المتوسط 87.6 مليون برميل يومياً. وبين عامي 2010 و2011، ارتفع مجموع الطلب العالمي على النفط الخام بواقع 0.8 مليون برميل يومياً، وتقلص الطلب من البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنحو 1 في المائة، في حين ازداد الطلب من البلدان النامية بنحو 2.4 في المائة، وازداد الطلب من

الصين بأكثر من 5 في المائة<sup>(9)</sup>. وبقي ميزان العرض والطلب لعام 2011 على ما كان عليه منذ عام 2010 لأن الإنتاج والطلب من خارج الأوبك شهدا تراجعاً، مما أبقى الطلب على النفط الخام من بلدان الأوبك عند حدود 30 مليون برميل يومياً.

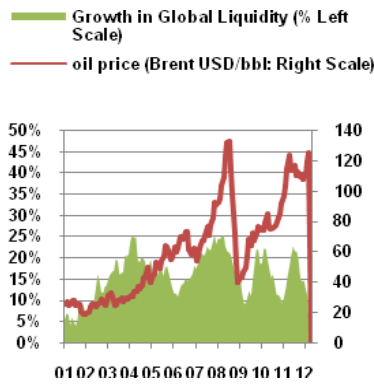
#### الشكل 4- أسعار النفط

4 (ج)- توقعات أسعار النفط الخام للفترة 2012-2013



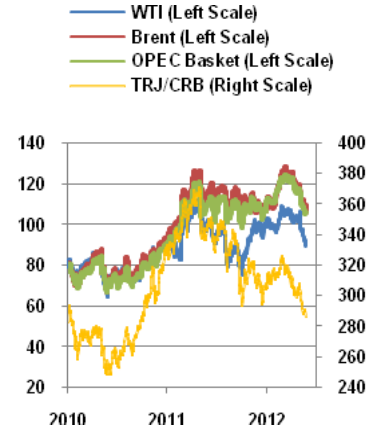
المصادر: توقعات الأوبك وتوقعات الإسكوا.

4 (ب)- السيولة على الصعيد العالمي وأسعار النفط الخام



المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، وصندوق النقد الدولي/الإحصاءات المالية الدولية.

4 (أ)- أسعار النفط الخام ودليل السلع الأساسية



المصادر: إدارة معلومات الطاقة ومكتب البحوث السلعية.

#### الجدول 3- تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (سلة الأوبك المرجعية: بالدولار الأمريكي للبرميل)

المعدل السنوي المتوقع لعام 2012						
	الأقصى	الأوسط	الأدنى	المعدل السنوي	الحد الأقصى	الحد الأدنى
2009				61.06	77.88	38.14
2010				77.45	90.73	68.21
2011				107.46	120.91	89.81
2012	120.0	100.0	80.0			

المصدر: الأوبك للفترة 2009-2011. الأرقام الخاصة بعام 2012 هي توقعات اعتباراً من حزيران/يونيو 2012.

ومنذ خفّضت الأوبك سقف الإنتاج الإجمالي في كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى 24.8 مليون برميل في اليوم، عمدت إلى تعديل هذا السقف للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2011 ليصل إلى 30 مليون برميل في اليوم. وتحديد سقف الإنتاج الإجمالي من غير تحديد حصة لكل بلد أوحى بعدم إلزامية هذا التدبير، فسمح للبلدان الأعضاء في الأوبك بزيادة إنتاجها من النفط الخام إلى مستوى قياسي. ومع الاتجاه إلى تخفيض

(9) منظمة البلدان المصدرة للنفط، التقرير الشهري عن أسواق النفط، آذار/مارس 2012 (فيينا، 2012).

أسعار النفط الخام في حزيران/يونيو 2012، دعت المملكة العربية السعودية إلى زيادة إنتاج النفط الخام لتثبيت السعر بين 80 و100 دولار للبرميل. وعند معارضة هذا الاقتراح، انقسمت البلدان الأخرى المصدرة للنفط فيما بينها، حيث أصر بعض أعضاء الأوبك على تخفيض سقف الإنتاج وتحديد حصص لكل بلد. وكان المبرر لدعوة المملكة العربية السعودية إلى زيادة إنتاج النفط الخام هو أن الارتفاع المتواصل في السعر يُحتمل أن يسرّع استخدام الطاقة البديلة، وهذا ليس لصالح البلدان المصدرة للنفط على المدى البعيد. ولذلك، يُستبعد أن تتفق بلدان الأوبك على تخفيض كبير في إنتاج النفط الخام في عام 2012، ويتوقع للطلب على نفط الأوبك الخام ألا يشهد تغييراً يذكر في عام 2012، لأن زيادة العرض من بلدان غير أعضاء في الأوبك سيؤدي إلى زيادة الطلب العالمي.

ويفوق سعر سلة الأوبك المرجعية حدود المائة دولار للبرميل منذ شباط/فبراير 2011 (الشكل 4 (أ))، وبلغ 124.64 دولاراً للبرميل في 8 آذار/مارس 2012. وبقي السعر ضمن المدى الأعلى على الرغم من ضعف الاقتصاد وفق البيانات الصادرة عن البلدان الرئيسية المتقدمة. ومن أسباب هذا الاتجاه التصاعدي في الأسعار، المضاربة في أسواق النفط الخام الآجلة في موازاة العقود السلعية الآجلة الأخرى. ويوضح (الشكل 4 (أ)) أن الدليل الممثل للعقود السلعية الآجلة، وهو دليل الأسعار الآجلة لمكتب البحوث السلعية تومسون رويترز/جيفريز (Thomson Reuters/Jefferies Commodity Research Bureau Index)، ارتفع في موازاة أسعار النفط الخام في الربع الأول من عام 2011. وحتى بعد اتخاذ دليل تومسون رويترز/جيفريز (TRJ/CRB) اتجاهًا نحو التراجع منذ الربع الثاني من عام 2011، بقيت أسعار النفط الخام مرتفعة حتى الربع الثاني من عام 2012. ويمكن أن يعزى هذا الفارق إلى تقادم المخاطر الجيوسياسية وسط مخاوف من انقطاع في الإمداد. فقد أدى الوضع الأمني في ليبيا، أحد أكبر البلدان المنتجة للنفط الخام في العالم، إلى توقف شبه كامل عن إنتاج النفط الخام في البلد مما أثار مخاوف من انقطاع الإمداد. وقد انخفض الإنتاج في ليبيا إلى ما يقارب الصفر في الربع الثالث من عام 2011، لكنه عاد وارتفع في شباط/فبراير 2012 إلى 1.2 مليون برميل يومياً، أي إلى مستوى مقارب لمستوى الإنتاج قبل الأزمة، وهو 1.5 مليون برميل في اليوم. أما في جنوب السودان، فتوقفت الصادرات قسراً في عام 2012 بسبب الصراعات المسلحة في المنطقة الحدودية بين جنوب السودان والسودان.

ويُتوقع أن تنخفض أسعار النفط الخام في عام 2012 إلى حد ما بسبب الركود الاقتصادي المتوقع في البلدان المتقدمة وتباطؤ النمو في البلدان النامية الرئيسية (الشكل 4 (ج) والجدول 3). ومن المتوقع استمرار الخطر الجيوسياسي وسط التوترات السياسية والأمنية المتصاعدة في بلدان رئيسية منتجة للنفط. ولمواجهة هذا الخطر الجيوسياسي، قد يكون وجود أنشطة المضاربة في حدود معتدلة في أسواق العقود الآجلة من عوامل التثبيت. والنمو في حجم السيولة العالمية، وهي مجموع القاعدة النقدية للولايات المتحدة والاحتياطيات الأجنبية لجميع البلدان الأخرى، يبيّن وجود اتجاه تنازلي بعد مجموعة من إجراءات تخفيف القيود الكمية التي اتخذتها السلطات النقدية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (الشكل 4 (ب)). ويُتوقع أن يواجه المزيد من المضاربين نقصاً في السيولة في أسواق العقود الآجلة للسلع الدولية. وفي الواقع، ما فتئ مؤشر TRJ/CRB يشهد اتجاهًا تنازلياً. وإذا أخذنا هذه العوامل في الحسبان، من المتوقع أن يكون سعر النفط الخام في سلة أوبك المرجعية نحو 100 دولار أمريكي للبرميل شرط ألا يتعرض الاقتصاد العالمي لأزمة قوية.

**الجدول 4- إنتاج النفط في منطقة الإسكوا 2013-2008**  
(بآلاف البراميل في اليوم)

نسبة التغير		2013 <sup>(ب)</sup>	2012 <sup>(ب)</sup>	2011 <sup>(ل)</sup>	2010	2009	2008	البلد
13/2012	12/2011							
1.6	0.2	185	182	182	180	182	185	البحرين <sup>(ج)</sup>
5.1-	10.9	2.800	2.950	2.660	2.312	2.262	2.676	الكويت <sup>(د)</sup>
0.6	0.6	895	890	885	865	813	757	عُمان
1.4-	0.8	730	740	734	733	733	843	قطر
4.6-	4.7	9.300	9.750	9.311	8.166	8.184	9.198	المملكة العربية السعودية <sup>(د)</sup>
3.8-	3.3	2.550	2.650	2.565	2.324	2.242	2.572	الإمارات العربية المتحدة
4.1-	5.1	16.460	17.162	16.337	14.580	14.415	16.231	بلدان مجلس التعاون الخليجي
1.9	3.0	530	520	505	534	523	523	مصر
1.8	3.7	2.800	2.750	2.653	2.358	2.336	2.281	العراق
6.8	63.4-	110	103	281	462	475	462	السودان
9.1-	40.5-	200	220	370	386	377	377	الجمهورية العربية السورية
22.2	20.1-	220	190	225	265	283	286	اليمن
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً								
2.3	6.5-	3.860	3.773	3.914	4.005	3.995	3.928	
2.9-	2.8	20.320	20.935	20.371	18.585	18.410	20.159	منطقة الإسكوا

المصادر: الجدول 3.7 من النشرة الإحصائية السنوية 2010-2011 الصادرة عن الأوبك في عام 2011 باستثناء عُمان والسودان. واستخدم لعُمان الإصدار رقم 1 من العدد 39 من النشرة الإحصائية الفصلية لعام 2012 الصادرة عن البنك المركزي العُماني. أما للسودان، فقد استُخدمت إصدارات عدة من التقارير السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي.

(أ) استندت تقديرات الإسكوا إلى مصادر رسمية ومصادر أخرى حتى حزيران/يونيو 2012.

(ب) توقعات الإسكوا في حزيران/يونيو 2012.

(ج) بما في ذلك حصة حقل أبو سفح.

(د) الأرقام تشمل حصة الإنتاج من المنطقة المحايدة.

**الجدول 5- إجمالي عائدات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا 2013-2008**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

نسبة التغير		2013 <sup>(ب)</sup>	2012 <sup>(ب)</sup>	2011 <sup>(ل)</sup>	2010	2009	2008	البلدان المصدرة للنفط
13/2012	12/2012							
10.8-	21.2-	10.7	12.0	15.2	11.5	8.9	13.8	البحرين <sup>(ج)</sup>
7.9-	8.0-	82.0	89.0	96.7	61.8	48.9	82.7	الكويت
8.7-	17.6-	21.0	23.0	27.9	22.2	15.5	24.5	عُمان
6.8-	15.4-	20.5	22.0	26.0	20.4	14.1	25.8	قطر
1.4-	8.7-	280.0	284.0	311.0	215.2	163.1	281.0	المملكة العربية السعودية
4.7-	5.1-	82.0	86.0	90.6	60.1	54.1	85.4	الإمارات العربية المتحدة
3.8-	9.1-	496.2	516.0	567.5	391.1	304.6	513.2	بلدان مجلس التعاون الخليجي
4.3-	14.5-	11.0	11.5	13.4	10.7	11.0	14.4	مصر
2.5	8.0-	82.0	80.0	87.0	51.5	39.0	61.8	العراق
40.0	61.7-	4.2	3.0	7.8	9.7	7.1	11.1	السودان
--	--	--	--	2.5	4.6	4.3	6.2	الجمهورية العربية السورية
25.0	23.6-	7.5	6.0	7.9	6.3	4.4	7.7	اليمن
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً								
4.2	15.3-	104.7	100.5	118.6	82.7	65.9	101.3	
2.5-	10.1-	600.9	616.5	686.1	473.8	370.5	614.5	منطقة الإسكوا

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنوك المركزية والسلطات النقدية.

(أ) استندت تقديرات الإسكوا إلى مصادر رسمية ومصادر أخرى حتى حزيران/يونيو 2012.

(ب) توقعات الإسكوا في حزيران/يونيو 2012.

(ج) بما في ذلك حصة حقل أبو سفح.

يُقدَّر مجموع إنتاج النفط الخام في منطقة الإسكوا بمتوسط يقارب 20.4 مليون برميل يومياً لعام 2011، بعد أن كان 18.6 مليون برميل في اليوم في عام 2010 (الجدول 4). ويُتوقع لمجموع الإنتاج أن يزداد أكثر في عام 2012 قبل أن يسجل انخفاضاً طفيفاً في عام 2013. غير أن الإنتاج يتوقع أن يسجل انخفاضاً حاداً في السودان والجمهورية العربية السورية واليمن في عام 2012. ففي الجمهورية العربية السورية قد يصل الانخفاض إلى 40.5 في المائة بسبب القيود المتزايدة على عمليات الإنتاج والعقوبات الاقتصادية المفروضة على صادرات النفط؛ وفي اليمن يتوقع أن ينخفض الإنتاج بواقع 20.1 في المائة في عام 2012 إذ تشير البيانات المتوفرة عن الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012 إلى حدوث انخفاض كبير في إنتاج النفط الخام في البلد. وفي كلٍّ من اليمن والجمهورية العربية السورية، وردت تقارير عن هجمات متواصلة على المنشآت النفطية. وفي السودان يُتوقع انخفاض مجموع الإنتاج بمقدار 61.7 في المائة، لأن هذا البلد خسر 75 في المائة من احتياطياته من النفط الخام بسبب انفصال جنوب السودان. وتشير التقديرات إلى أن القدرة على إنتاج النفط الخام في السودان ستظل في حدود 25 في المائة من مستوى الإنتاج الأعلى للأعوام القليلة المقبلة. والوضع الأمني المضطرب على الحدود مع جنوب السودان من المخاطر التي تهدد إنتاج النفط الخام. فقد تسبب الصراع في هذه المنطقة بانقطاع إنتاج النفط الخام في منطقة هجليج في نيسان/أبريل 2012.

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عائدات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا بقي في عام 2011 عند مبلغ مرتفع قياسي قدره 686.1 مليار دولار أمريكي (الجدول 5). وتشير التوقعات إلى أن هذه العائدات ستتناقص بمقدار 10.1 في المائة لتصبح 616.5 مليار دولار في عام 2012، مع بلوغ سعر النفط الخام مبلغاً وسطاً (سلة الأوبك المرجعية) هو 100 دولار للبرميل. وإنتاج النفط الخام بكميات تقارب القدرة الكاملة وبأعلى متوسط للأسعار حقق للمنطقة زيادة كبيرة في عائدات الصادرات النفطية. أما في حالة الجمهورية العربية السورية والسودان، فتشير التقديرات إلى أن البلدين شهدا انخفاضاً في عائدات الصادرات النفطية في عام 2011 نتيجة للانخفاض في إنتاج النفط الخام وصادراته، كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الجمهورية العربية السورية أعاققت تصدير النفط من البلد. فالإتحاد الأوروبي يفرض حظراً على النفط منذ الربع الأخير من عام 2011، والولايات المتحدة الأمريكية تفرض عقوبات تعوق تمويل العمليات التجارية المرتبطة بالنفط.

والزيادة الكبيرة التي شهدتها المنطقة في عائدات الصادرات النفطية كان يحتمل أن تحمل معها الفترة 2011-2012 تسمية "الوفرة النفطية". غير أن الوفرة التي حدثت في الفترة 2003-2008 قد أتت بفوائد على جميع بلدان المنطقة وليس فقط على البلدان المصدرة للنفط، إذ تسربت منها تأثيرات إيجابية انعكست على حركة الأشخاص والبضائع والخدمات والأموال بين بلدان المنطقة. أما عائدات النفط التي سجلت ارتفاعاً قياسياً في الفترة 2011-2012 لم تمتد آثارها إلى جميع بلدان المنطقة. فلماذا لا تصحّ تسمية الفترة 2011-2012 بفترة الوفرة النفطية؟ للإجابة على هذا السؤال الأساسي، يستعرض الفصل التالي حالة التطورات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا.

## ثانياً- الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا

### ألف- الحالة والتوقعات الاقتصادية

منذ أواخر عام 2010، تتوالى على منطقة الإسكوا سلسلة من الأحداث السياسية والاجتماعية أطلقت عليها تسمية الربيع العربي. فقد شهدت بلدان عديدة أعضاء في الإسكوا اضطرابات اجتماعية وتحولات سياسية. والتحول السياسي يتطلب، في الكثير من الأحيان، إعادة بناء المؤسسات وهي عملية لا تمر من غير تداعيات. وحتى البلدين اللذين يسيران على درب التحول السياسي، وهما مصر واليمن، لم يباشرا حتى الآن إعادة بناء المؤسسات، علماً بأن عدم استكمال التحولات السياسية وعمليات إعادة بناء المؤسسات يوجب الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة. وتسبب الشعور بعدم الاستقرار في الأوضاع السياسية والاجتماعية بحالة من الركود في حركة الأموال والسياحة في المنطقة، وهي شريان حيوي تنتقل عبره فوائد الوفرة النفطية إلى البلدان المستوردة للطاقة. وأدى ضعف هذا الشريان إلى إعاقة تسرب الآثار الإيجابية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وإلى تفاوت في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الأعضاء في الإسكوا.

فمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الإسكوا بلغ 5.1 في المائة في عام 2011 (الجدول 6) مقابل 5.7 في المائة في عام 2010. وفي وقت شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة في متوسط معدل النمو بحيث بلغ 6.3 في المائة في عام 2011، لم يتجاوز متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق، 0.8 في المائة. ويتوقع أن يستمر هذا التفاوت في عام 2012. أما المتوسط المتوقع لمنطقة الإسكوا في عام 2012 فهو 3.8 في المائة.

وسجل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 6) في منطقة الإسكوا زيادة طفيفة ليصل إلى 5.4 في المائة في عام 2011 مقابل 4.8 في المائة في عام 2010 بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً. واستخدمت بلدان كثيرة في المنطقة الإعانات لتخفيف وطأة ارتفاع الأسعار العالمية على أسعار الاستهلاك المحلية. ومع هذا الإجراء، تشير التقديرات إلى أن معدل التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع من 3.5 في المائة في عام 2010 إلى 3.7 في المائة في عام 2011، وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من 8.2 في المائة إلى 9.0 في المائة، ولا سيما على أثر ارتفاع التضخم في السودان، ومصر، واليمن. وقد اتسم الاتجاه الذي يسلكه تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة بارتفاع سريع في أسعار السلع الأساسية بما في ذلك المواد الغذائية، وبهبوط تكاليف الإسكان. فقد أدى فائض العقارات المبنية حديثاً والعقارات التجارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، إلى هبوط إيجارات المساكن وخفض مستوى الأسعار العام. أما في السودان، ومصر، واليمن، فتحول النضوب السريع في احتياطي العملات الأجنبية عاملاً مساهماً في تضخم الأسعار. وتبقى التوقعات بشأن التضخم في المستقبل أسيرة حالة من عدم اليقين لأن التباطؤ الاقتصادي العالمي يمكن أن يخفف الضغط التضخمي، في حين يمكن أن تحدث الزيادة الأخيرة في الرواتب دورة ثانية من الضغط التضخمي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولوضع الدولار آثار انكماشية في معظم بلدان المنطقة، إذ يتوقع أن يزداد قوة مع انشغال الاقتصاد الأوروبي باحتواء أزمة الديون السيادية. كما يتوقع أن تبقى أسعار النفط والغذاء مرتفعة، وأن يسجل مستوى الأسعار انخفاضاً طفيفاً في عام 2012. وهذا من شأنه أن يحدّ نوعاً ما من الضغط التضخمي. وعند أخذ هذه العوامل في الحسبان، تشير التقديرات إلى معدل تضخم في أسعار الاستهلاك قدره 3.4 في المائة في عام 2012 لبلدان مجلس التعاون الخليجي، و12.1 في المائة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وإلى أن معدل تضخم أسعار الاستهلاك في البلدان ذات

الاقتصادات الأكثر تنوعاً سيبقى مرتفعاً، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، واليمن بسبب تدهور وضع العملات الأجنبية فيها.

### الجدول 6- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضخم أسعار الاستهلاك 2012-2009 (التغير السنوي بالنسبة المنوية)

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		معدل تضخم أسعار الاستهلاك		2011 <sup>(أ)</sup>		2012 <sup>(ب)</sup>	
	2009	2010	2009	2010	(	(	(	(
البحرين	3.1	4.5	2.3	2.0	0.4-	3.0	3.5	2.2
الكويت	7.8-	11.4	4.0	4.0	4.8	4.0	5.5	5.0
عُمان	3.9	5.0	4.2	3.2	4.1	3.5	4.0	4.5
قطر	12.0	16.6	4.7-	2.4-	1.9	2.0	7.0	14.1
المملكة العربية السعودية	0.1	4.6	5.1	5.3	5.8	4.0	4.5	6.8
الإمارات العربية المتحدة	1.6-	1.4	1.6	0.9	0.9	2.0	3.5	4.2
بلدان مجلس التعاون الخليجي <sup>(ج)</sup>	0.2-	5.6	3.4	3.5	3.7	3.4	4.5	6.3
مصر <sup>(د)</sup>	4.7	5.1	11.8	11.1	10.1	11.0	1.6	1.8
العراق	9.3	10.2	2.8-	2.4	5.6	5.0	10.5	9.6
الأردن	2.1	3.4	0.6-	5.0	4.4	4.5	3.2	3.2
لبنان	8.5	7.0	1.2	4.1	4.9	5.0	2.5	2.0
الأرض الفلسطينية المحتلة	7.4	9.8	2.8	3.8	2.9	4.0	5.0	9.9
السودان	5.9	5.2	13.2	12.8	18.1	25.0	1.0-	5.2
الجمهورية العربية السورية	5.9	3.2	2.8	4.4	4.7	28.0	2.0-	3.2
اليمن	4.3	7.8	5.4	11.1	19.4	22.5	2.5-	7.8
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً <sup>(هـ)</sup>	5.8	6.0	6.9	8.2	9.0	12.1	2.4	2.6
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً باستثناء العراق <sup>(هـ)</sup>	5.3	5.3	8.2	9.2	10.5	15.5	0.6	0.8
مجموع منطقة الإسكوا <sup>(هـ)</sup>	1.5	5.7	4.3	4.8	5.4	6.4	3.8	5.1

المصادر: بيانات وطنية وتوقعات الإسكوا.

(أ) الأرقام الأولية حتى حزيران/يونيو 2012.

(ب) التوقعات حتى حزيران/يونيو 2012. وللأسودان، حسب التوقعات بناء على تقديرات للناتج المحلي الإجمالي أعيدت جدولتها لكي يؤخذ انفصال الجنوب في الحسبان.

(ج) الأرقام الخاصة بمجموعات البلدان هي معدلات مرجحة حيث تستند الترجيحات لكل سنة على الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لأسعار صرف عام 2005.

(د) الأرقام الخاصة بمصر تعود للسنة المالية التي تبدأ في تموز/يوليو وتنتهي في حزيران/يونيو من السنة التالية.

وقد استفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي من أسعار النفط، إذ فاق سعر البرميل في المتوسط 100 دولار في عام 2011، وسجلت نمواً قدره 6.3 في المائة في عام 2011، مقابل 5.6 في المائة في عام 2010. واستفادت الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية من زيادة إنتاج النفط للتعويض عن انقطاع الإنتاج في ليبيا. ولم تؤثر التحركات الاجتماعية كثيراً على الأداء الاقتصادي لهذه البلدان لأن ارتفاع أسعار النفط أتاح المضي في سياسة التوسع المالي ودعم دخل الأسر المعيشية والاستهلاك الخاص خلال هذه الفترة. وتُستثنى من هذه الحالة البحرين التي تزعزعت سمعتها كمركز مالي مستقر بعد الاضطرابات الاجتماعية في عام 2011، وتضررت فيها القطاعات المالية والسياحية الرئيسية، فانخفض معدل النمو من 4.5 في المائة في عام 2010 إلى نحو 2.5 في المائة في عام 2011. ويشار إلى أن المحرك الرئيسي للنمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو قطاع النفط، لكن القطاع غير النفطي الناشئ

يساهم بوتيرة متزايدة في النمو في بعض البلدان. ففي المملكة العربية السعودية، تشير التقديرات إلى أن القطاع غير النفطي سجل نمواً بنحو 5 في المائة في عام 2011، وهذا من أعلى معدلات النمو منذ عقود، كما بقي قطاع العقارات في المملكة قوياً على خلاف ما كان عليه في بلدان أخرى من مجموعة مجلس التعاون الخليجي، فأدى إلى زيادة كبيرة في الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في المملكة إلى 4.5 في المائة في عام 2012. ويُفترض أن تبقى الصادرات من القطاعين النفطي وغير النفطي في المملكة العربية السعودية صامدة لأنها تنجبه على نحو متزايد إلى شرق آسيا وجنوبها حيث يُفترض أن يبقى النمو ثابتاً.

أما أداء البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فتضرر بفعل الاضطرابات الاجتماعية. ويُرجح أن يكون النمو في هذه المجموعة قد هبط من 6.0 في المائة في عام 2010 إلى 2.6 في المائة في عام 2011. واستفاد العراق من القدرة المتزايدة على إنتاج النفط الخام (الجدول 4) فحقق نمواً بمعدل قياسي بلغ 9.6 في المائة في عام 2011. وإذا استثنى العراق، يكاد معدل النمو في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا يتجاوز 0.8 في المائة، وذلك بسبب الوضع المتدهور في الجمهورية العربية السورية واليمن، وتداييع الاضطرابات السياسية على البلدان المجاورة. ففي لبنان انخفض معدل النمو بسرعة كبيرة من 7 في المائة في عام 2010 إلى 2 في المائة في عام 2011. وكانت مصر في حالة من عدم اليقين السياسي في عام 2011، فراجع فيها النمو إلى نحو 1 في المائة. وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تدهورت البيئة المالية والخارجية مع تراجع حركة رأس المال، فراجع النمو وتفاقت حالات العجز في الحساب الجاري في كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، حيث أثقل الاضطراب السياسي على القطاع السياحي الذي يُعتبر قطاعاً حيوياً لهذه الاقتصادات.

ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة مصدره الرئيسي النمو الذي سجّله قطاع غزة انطلاقاً من مستوى متدن، على أثر تسارع استئناف أعمال البناء بعد تخفيف الحصار الإسرائيلي في عام 2010<sup>(10)</sup>، فقد أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل النمو في قطاع غزة بلغ 23 في المائة في عام 2011، بعد أن كان 19.5 في المائة في عام 2010. والجدير بالذكر أن قطاع غزة تكبد خسائر جسيمة في رأس المال المادي في الفترتين من 2000 إلى 2002 و2006 إلى 2008، بسبب التوغلات الإسرائيلية، كما سجّل انكماشاً بمعدل 20.1 في المائة في عام 2006 وحده. وعلى الرغم من أرقام النمو اللافتة في الظاهر، لا يزال الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة في حالة ركود. فالقيود المشددة التي تفرضها إسرائيل على حركة التجارة والأشخاص دخولاً إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وخروجاً منها، ومنها الحصار، لا تزال عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبدو آفاق منطقة الإسكوا لعام 2012 في حالة من عدم اليقين. فمن المتوقع أن يبقى الوضع في الجمهورية العربية السورية متقلباً للغاية، مما قد يؤثر كثيراً على موقف الجهات الاقتصادية الفاعلة من المخاطرة. وما زال الغموض السياسي سيّد الموقف في بلدان أخرى في المنطقة، وعلى رأسها مصر واليمن، كما أن المنطقة لن تكون بمنأى عن أي تراجع اقتصادي عالمي قد يؤثر على أسعار النفط ويحدّ من الطلب على الصادرات غير النفطية. ومع أن التوقعات بشأن سعر سلة الأوبك المرجعية تشير إلى انخفاض السعر عما كان عليه في عام 2011، يُرجح أن يبقى متوسط هذا السعر السنوي في حدود 100 دولار للبرميل في عام 2012. وهكذا، لا يزال من المحتمل أن ينعش قطاع النفط نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة للنفط. وعلى أساس هذه المعطيات، يُتوقع لعام 2012، أن يبلغ معدل النمو 4.5 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي و2.4 في المائة في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وإذا ما استثنى العراق، الذي

(10) الأمم المتحدة، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/67/91-E/2012/13).



يُتوقع أن يحقق معدلات نمو تفوق 10 في المائة، يُتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً 0.6 في المائة. لكن هذه التقديرات تبقى رهناً بالتطورات السياسية والأمنية. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد السوري انكماشاً بنسبة 5.5 في المائة، وسيبقى لبنان معرضاً لآثار الأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية، وخاصة في قطاع السياحة. لكن استمرار حركة الأموال الواردة من بلدان مجلس التعاون الخليجي سيسمح بارتفاع النمو من 2 في المائة في عام 2011 إلى 2.5 في المائة في عام 2012. أما في قطر، فيرجح أن يكون عهد النمو بمعدل يفوق 10 في المائة قد ولى، لكن هذا البلد سيواصل تحقيق أعلى المعدلات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي بفضل التوسع المتواصل في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل، ومشاريع البنية الأساسية، والتوسع المالي. ويُتوقع للمملكة العربية السعودية، وهي الاقتصاد الأكبر في منطقة الإسكوا، أن تُسجل نمواً قوياً بمعدل 4.5 في المائة مع النمو المتواصل في الطلب المحلي والقطاع غير النفطي.

### الإطار 1- الربيع العربي والعواقب الاقتصادية الفورية

ارتفعت أسعار الأسهم في مصر بعد الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو 2012. وانتعشت السوق مع بوادر الاستقرار السياسي وساد شعور بالنهوض للمرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير 2011، فكان ذلك بمثابة أولى الثمار الاقتصادية للربيع العربي بعد انتظار طويل. وكانت مصر خلال الفترة الانتقالية العابرة التي اتسمت بعدم اليقين السياسي قد شهدت تناقصاً في احتياطي العملات الأجنبية بسبب خروج مبالغ كبيرة من رأس المال من البلد، وكذلك بسبب ركود حركة التصدير. ووفقاً للبنك المركزي المصري، انخفض احتياطي العملات الأجنبية بمتوسط قدره ملياراً دولار في الشهر من تشرين الأول/أكتوبر 2011 إلى كانون الثاني/يناير 2012. وفي شباط/فبراير وأذار/مارس 2012، أظهر استنزاف الاحتياطي الأجنبي في مصر علامات انحسار مع انخفاض بنحو 600 مليون دولار ليصل إلى 15.2 مليار دولار في أواخر آذار/مارس، مما أعطى السلطات المعنية بعض الوقت للحصول على تمويل أجنبي إضافي وكذلك بعض المجال للمناورة. لكن الوضع يبقى حرجاً لأن الاحتياطي الآن يغطي فقط ما يعادل واردات ثلاثة أشهر، وهو الحد الأدنى لاحتياطي العملات الأجنبية. وسعى البنك المركزي المصري إلى تحقيق تخفيض تدريجي للجنيه المصري، مع العلم أن الضغط على الجنيه المصري لم ينشأ فقط من حالات الإجهاد في ميزان المدفوعات، بل أيضاً من تضخم مرتفع دام عقداً من الزمن في ظل نظام قوي نسبياً لسعر الصرف الإسمي أدى إلى تآكل القدرة التنافسية لهذا السعر على المستوى الدولي. وهناك سيناريوهان بشأن السياسات الخاصة بشح احتياطي العملات الأجنبية وهما: أن يواصل البنك المركزي إجراء تخفيض منظم لقيمة الجنيه بموجب برنامج تثبيت موثوق به؛ أو حدوث تخفيض غير منظم لقيمة الجنيه ناتج من سياسة اقتصاد كلي مربكة مع فشل في التنسيق. وإذا لم تتم إدارة الوضع بطريقة سليمة، فقد يؤدي إلى أزمة في ميزان المدفوعات، لكن إذا تحققت التوقعات بوضع سياسي واجتماعي أكثر استقراراً، فستكون مصر في وضع سانح لإعادة تكوين الاحتياطي الأجنبي واكتساب القدرة على تحقيق نمو ثابت في التصنيع وتصدير الخدمات على المدى البعيد. وبفضل هذه القدرة الاقتصادية التي توحى بالازدهار أبدي المانحون من الخارج استعدادهم للدعم، فقامت بلدان عربية عدة، أبرزها المملكة العربية السعودية، بتقديم المساعدات لمصر، كما تتفاوض مصر حالياً مع صندوق النقد الدولي الذي تعهد بتقديم الدعم إلى الإدارة المصرية الجديدة.

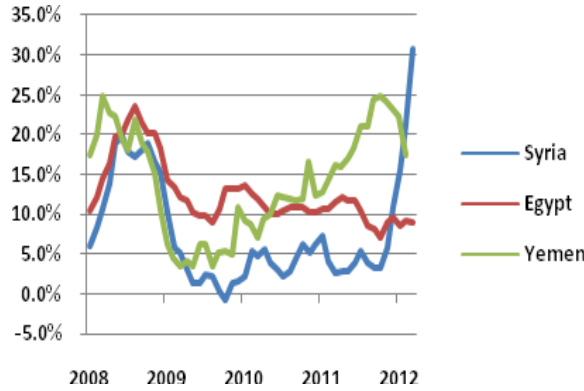
وفي الجمهورية العربية السورية، يلقي استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية بظلال قاتمة على الأفق الاقتصادية. فقد سببت الاضطرابات الاجتماعية وانعدام الاستقرار الأمني منذ آذار/مارس 2011 انهيارات كبرى في السلاسل اللوجستية المحلية. ومع سريان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، أصبح من المستحيل فعلياً تصدير النفط الخام الذي هو شريان حيوي للاقتصاد السوري. ومع خسارة هذا المصدر الرئيسي من مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية، بدأ شح هذه العملات يتسبب في انخفاض تدريجي في قيمة الليرة السورية ظهر أولاً في الأسواق السوداء. وبين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر 2011، انخفض السعر في السوق السوداء بنحو 50 في المائة، في حين انخفضت القيمة الرسمية لليرة السورية بنحو 20 في المائة. ونجح البنك المركزي السوري في تثبيت قيمة العملة الوطنية بتحديد سعر للتدخل الرسمي. واعتباراً من أواخر حزيران/يونيو 2012، بلغ سعر التدخل (البيع) 68.6 ليرة سورية لكل دولار، بعد أن كان سعر التدخل (البيع) في حزيران/يونيو 2011 قد بلغ 47.5 ليرة سورية لكل دولار. وتفاقم الضغط التضخمي نتيجة للمخاوف، وأعاقت العقوبات الاقتصادية على الجمهورية العربية السورية استيراد المواد التي لم تفرض عليها عقوبات، بما في ذلك البضائع الأساسية مثل الحبوب، لأن سبل

الحصول على التمويل التجاري قد سُدت. ورغم جهد الحكومة السورية لتثبيت أسعار السلع الأساسية، بدأ المستوى العام

### الإطار 1 (تابع)

للأسعار يرتفع بشدة في كانون الأول/ديسمبر 2011، ووقف معدل تضخم أسعار الاستهلاك من سنة إلى أخرى عند 30.8 في المائة في آذار/مارس 2012 (الشكل الوارد داخل هذا الإطار). ونظراً إلى الاكتفاء الذاتي العالي نسبياً في السلع الزراعية ومنتجات الوقود، لن يتسبب الشح في العملات الأجنبية الناجم عن العقوبات في انهيار اقتصادي. وفي وقت أفادت التقارير بإغلاق عدد كبير من المصالح التجارية وتعليق الأنشطة التجارية، أفيد بأن النظام المصرفي صامد وفاعل. لكن معظم السكان في الجمهورية العربية السورية يشعرون بانعدام الأمن الاقتصادي وبتدهور الوضع الأمني العام بسبب تفاقم الصراعات المسلحة في البلد.

### معدلات تضخم أسعار الاستهلاك في الجمهورية العربية السورية، ومصر، واليمن 2012-2008



المصادر: البنك المركزي المصري (مصر)، والمكتب المركزي للإحصاء (الجمهورية العربية السورية)، والبنك المركزي اليمني (اليمن).

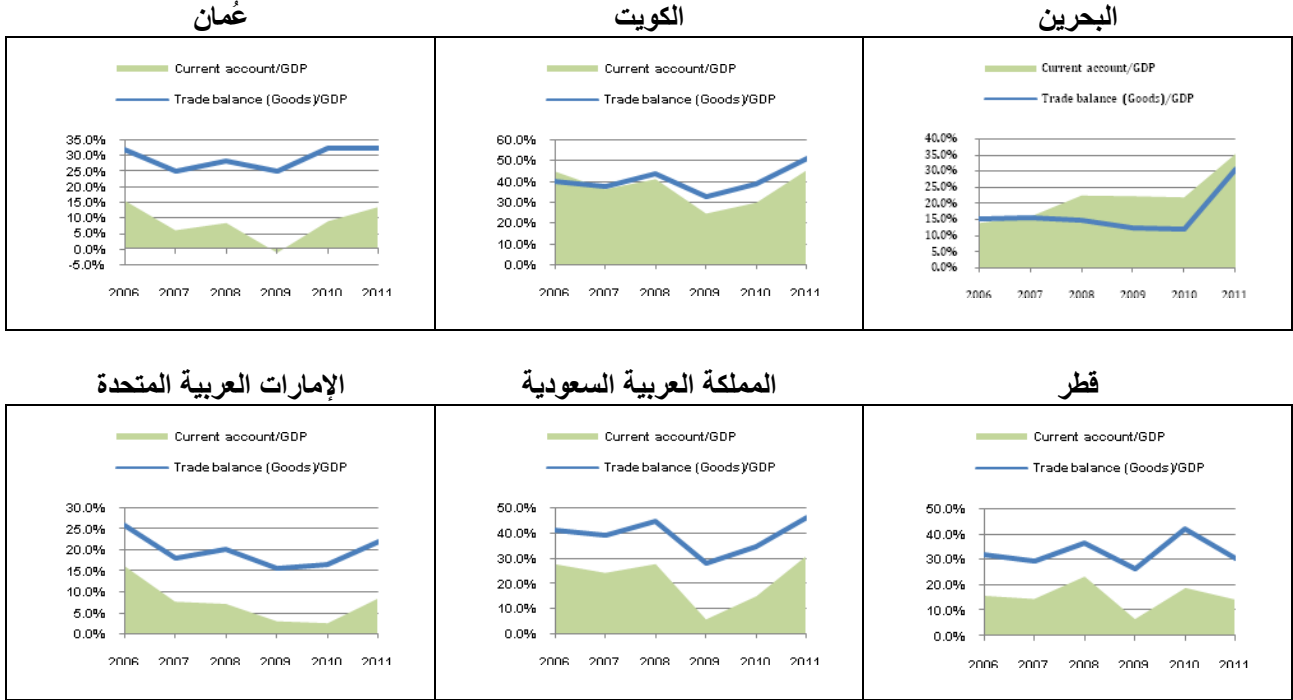
مع وصول رئيس جديد في شباط/فبراير 2012 إلى سدة الرئاسة في اليمن، سجّل التحول السياسي تقدماً كبيراً، لكن الوضع الأمني العام لم يستقر بسبب الصراعات المسلحة داخل البلد. وبقيت عائدات صادرات الطاقة، أي النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل، مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات المالية والعملات الأجنبية في البلد. ومن عام 2011 إلى النصف الأول من عام 2012، تعرّضت أنابيب الغاز الطبيعي المسيل وأنابيب النفط لهجمات متواصلة على يد جماعات مسلحة. وقد أعاق الوضع الاقتصادي غير المستقر عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي. وفي الماضي كان مستوى تضخم أسعار الاستهلاك في اليمن مرتفعاً مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة، لكن منذ عام 2010، فاق مستوى التضخم 10 في المائة (الشكل الوارد داخل هذا الإطار). وقد لوحظت علامات استقرار عدة مع تراجع في ضغوط التضخم، وكذلك مع تسجيل شيء من الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية. وعندئذ، التمس الدعم الدولي لاستكمال عملية التحول. ومن المزمع أن تعقد الجهات المانحة الرئيسية، ومنها بلدان مجلس التعاون الخليجي ووكالات الإعانة المتعددة الأطراف، مؤتمر مانحين في أيلول/سبتمبر 2012. وفي انتظار ذلك، عكفت الحكومة اليمنية على إعداد برنامج انتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية في الفترة 2012-2014.

### باء- أرصدة الحسابات الخارجية

يُقدَّر فائض الحساب الجاري في منطقة الإسكوا بنحو 312 مليار دولار لعام 2011، بعد أن كان في العام السابق 131 مليار دولار. والسبب الرئيسي في هذه الزيادة هو انتعاش الصادرات من منتجات الطاقة. غير أن ضعف رصيد الحساب الجاري أصبح مصدر قلق للعديد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

ولأكثر من عقد من الزمن، لم يشكل ضعف الحساب الجاري تهديداً لأداء النمو حتى في بلدان المنطقة التي تعاني من عجز في الحساب الجاري، إذ واجهت هذا العجز عن طريق صلاية حساب رأس المال. وفي عام 2011، انقطع شريان الدعم من حساب رأس المال، ويرجح أن تكون جميع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق، قد عانت حالات عجز في الحساب الجاري في عام 2011.

### الشكل 5- الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2011-2006



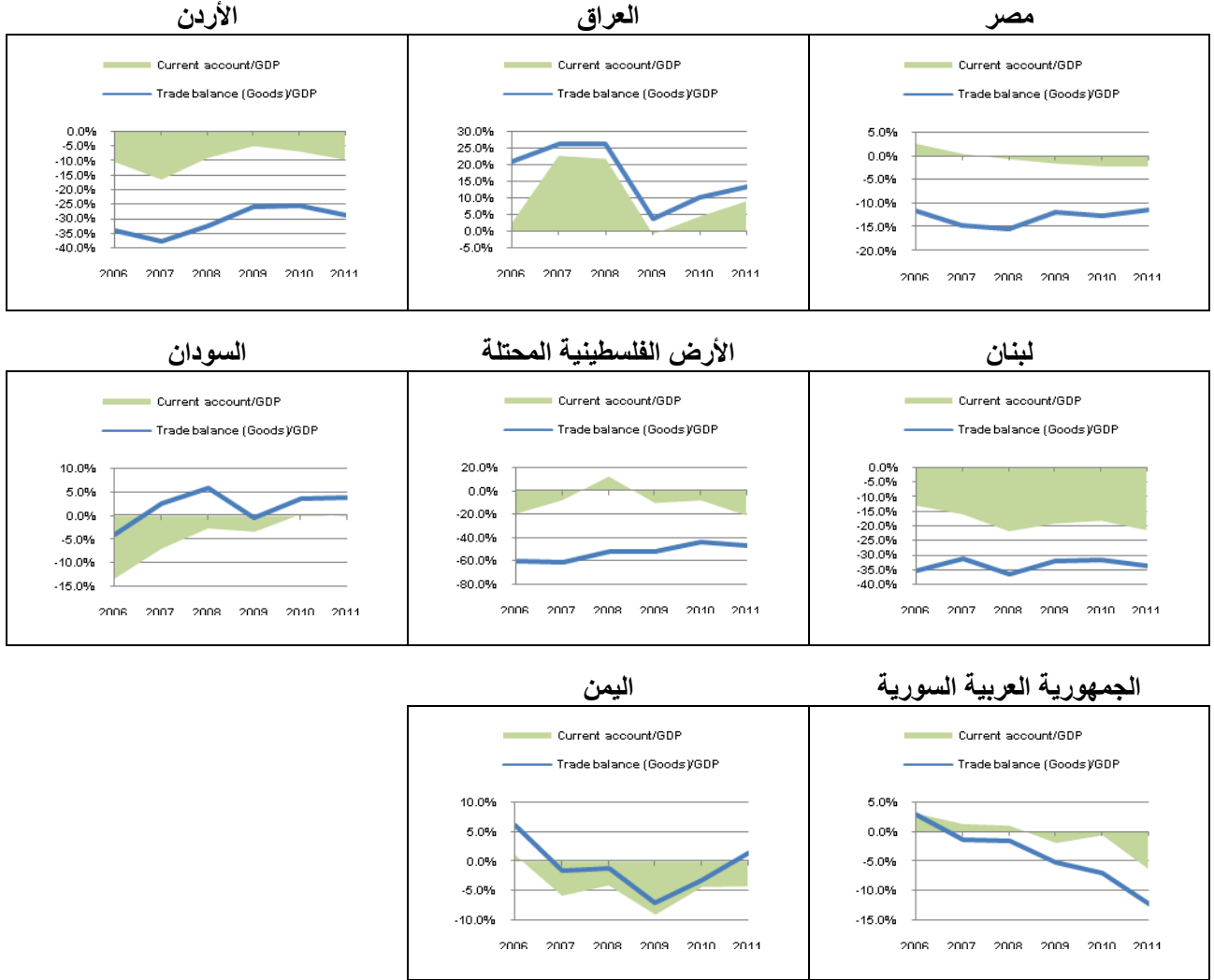
المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مصادر وطنية.

ويُقدَّر مجموع فائض الحساب الجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي بواقع 316 مليار دولار لعام 2011 بعد أن كان 140 مليار في العام السابق. وقد تجاوزت العائدات المرتفعة لصادرات الطاقة النمو القوي والثابت في الطلب المحلي (الشكل 5). غير أن استمرار التراجع في أسواق الأصول العالمية ساهم في إضعاف فائض حساب الدخل رغم تكثيف أنشطة صناديق الثروة السيادية. وتشير التقديرات إلى أن صافي معدّل التجارة بالخدمات بقي سلبياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين. أما تدفق الأموال إلى الخارج في التحويلات الجارية التي تشمل تحويلات العمال الأجانب من هذه المجموعة، فسجل ارتفاعاً معتدلاً في عام 2011. ويرجح أن يسجل رصيد الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي فائضاً مقداره 12.7 في المائة في البحرين، و45.3 في المائة في الكويت، و13.4 في المائة في عُمان، و14.1 في المائة في قطر، و13.2 في المائة في المملكة العربية السعودية، و8.5 في المائة في الإمارات العربية المتحدة.

أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فيقدَّر مجموع رصيد الحساب الجاري بعجز مقداره 4 مليارات دولار أمريكي، وقد خُفِّض هامش العجز من 9.3 مليارات دولار في العام السابق. ويتأثر هذا الرقم إلى حد كبير بزيادة صادرات النفط في العراق واليمن. وواجهت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق، حالات عجز في كل من حساب التجارة والحساب الجاري في عام 2011 (الشكل 6).

وتشير التقديرات إلى أن رصيد الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، سيكون في حالة عجز تقارب 2.4 في المائة في مصر، وفائض يبلغ 9.1 في المائة في العراق، وعجز يبلغ 10.0 في المائة في الأردن، وعجز مقداره 21.5 في المائة في لبنان، وعجز مقداره 21.6 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعجز مقداره 0.2 في المائة في السودان، وعجز مقداره 6.0 في المائة في الجمهورية العربية السورية، وعجز مقداره 4.3 في المائة في اليمن.

الشكل 6- الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً  
2011-2006



المصدر: حسابات أجرتها الإسكوا استناداً إلى مصادر وطنية. والأرقام الخاصة بعام 2011 هي توقعات أعدتها الإسكوا، والأرقام الخاصة بلبنان هي تقديرات أعدتها الإسكوا.

ولوحظ أن العديد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لم تواجه ضائقة شديدة في رصيد العملات الأجنبية، وهذا ما يبرر منطق ضبط الطلب المحلي. ومن هذه البلدان الأردن الذي اعتمد سياسات نقدية ومالية متشددة ساعدت في الحفاظ على الاستدامة المالية، وكذلك في تجنب الأزمات في ميزان المدفوعات. ومع المستوى المرتفع من الاحتياطي بالعملات الأجنبية المتراكمة في كل من الأردن ولبنان، يُستبعد أن يواجه

البلدان ضائقة شديدة في ميزان المدفوعات في عام 2012. أما الجمهورية العربية السورية، والسودان، واليمن فتواجه مشاكل حقيقية في ميزان المدفوعات، يُحتمل أن تستمر ما دامت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه البلدان.

وباستثناء الجمهورية العربية السورية والسودان، بقيت أسعار الصرف الإسمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا مستقرة من عام 2011 إلى مطلع عام 2012. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، فأبقت على ربط نظام سعر الصرف بالدولار، كما واصل كل من الأردن ولبنان ربط عملته الوطنية بالدولار، وربطت الكويت عملتها الوطنية بسلة من العملات الأجنبية. وعلى أثر العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الجمهورية العربية السورية، رزحت الليرة السورية تحت ضغوط أفقدتها من قيمتها. وبعد أن كان السعر في الأعوام القليلة الماضية مثبتاً بقوة عند 45 ليرة سورية لقاء الدولار، تشير الأدلة المتوفرة حتى الربع الأول من عام 2012 إلى أن سعر الليرة السورية بلغ 100 ليرة سورية لقاء الدولار في السوق السوداء. وحاول البنك المركزي السوري تثبيت سعر صرف العملات الأجنبية بتحديد "سعر تدخل". واعتباراً من أواخر حزيران/يونيو 2012، بلغ سعر التدخل 68 ليرة سورية للدولار. وتعرض الجنيه السوداني أيضاً لضغوط مع أن بنك السودان المركزي حافظ على سعر صرف رسمي ثابت قدره 2.6702 جنيه سوداني للدولار حتى حزيران/يونيو 2012. ونتيجة لذلك، اتسع الفارق بين السعر الرسمي للجنيه السوداني وسعره في السوق السوداء (الإطار 2).

## الإطار 2- التحديات الاقتصادية في السودان بعد انفصال جنوب السودان

ينبغي أن يُعدّ الانفصال السلمي لجنوب السودان في 9 تموز/يوليو 2011 إنجازاً سياسياً فريداً لجميع الجهات المعنية في السودان وجنوب السودان. فبعد عقود من الحرب الأهلية، كان من المفترض أن تفتح هذه التسوية التاريخية الباب أمام فرص جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل من السودان وجنوب السودان، وأن يُفرج عن المزيد من الموارد الاقتصادية لأغراض التنمية عند وقف الأعمال العدائية، وأن يفتح البلدان ممراً للتجارة والتبادل بين شرق أفريقيا وشمالها. غير أن كلا البلدين واجها صعوبات في التأقلم مع الواقع الاقتصادي الجديد، وخصوصاً السودان الذي أحدث الانفصال صدمة اقتصادية فيه لأنه خسر نحو 75 في المائة من الاحتياطي النفطي لصالح جنوب السودان. وبما أن النفط كان يشكل نصف عائدات الحكومة و90 في المائة من عائدات الصادرات قبل الانفصال، يتطلب الوضع الاقتصادي الجديد في السودان الإسراع في عملية التنوع الاقتصادي. فقد نجم عن خسارة النفط انخفاض في احتياطي العملات الأجنبية وتراجع في قيمة العملة، وتبين الأرقام الرسمية من بنك السودان المركزي أن قيمة الجنيه انخفضت من 2.6702 إلى 4.4200 جنيه للدولار في حزيران/يونيو 2012، في حين راوح سعر الصرف في البنوك الخاصة عند 5.3 جنيه سوداني لكل دولار أمريكي. وقد ساهم هذا التغير في الضغط التضخمي المتزايد، فبلغ معدل تضخم أسعار الاستهلاك من سنة إلى أخرى 28.6 في المائة في نيسان/أبريل 2012. أما الدين الخارجي، فوافق السودان على ما سُمي بخيار الصفر الذي يقضي بأن يتحمل السودان عبء الدين كله بعد الانفصال، مما جعل السودان من أكثر البلدان المدينة بين أقل البلدان نمواً في العالم، وفاق حجم ديونه بكثير المستويات التي يمكن تحملها. وهذا يخلق أيضاً قيوداً شديدة على السياسة المالية، ويحد من قدرة البلد على السعي إلى تحقيق برنامج التنوع الذي هو بأمرّ الحاجة إليه. وفي ميزانية عام 2012، أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات التقشفية التي تشمل: إعادة تنظيم الهياكل الحكومية الفدرالية والإقليمية، وتقليص عدد الموظفين الحكوميين، والإلغاء التدريجي للدعم الحكومي على الوقود. وكان تخفيض الدعم الحكومي على الوقود، وما ارتبط به من زيادات في أجور النقل، قراراً صعباً ولم يلق ترحيباً شعبياً. والحكومة السودانية أعلنت عزمها على تنفيذ هذه الإجراءات مع انتهاء عام 2012 وسط موجة من الاحتجاجات الشعبية.

وقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية إلى الحد من حركة رأس المال الوارد إلى منطقة الإسكوا، وخاصة حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتشير التقديرات إلى أنّ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى منطقة الإسكوا انخفض بواقع 40.5 في المائة ليصل إلى 34.3

مليار دولار في عام 2011 بعد أن كان 57.6 مليار في عام 2010<sup>(11)</sup>، ومن المتوقع استمرار تراجع حجم الاستثمارات لأن الوضع السياسي والاجتماعي يثني المستثمرين عن الإقبال على المشاريع الهامة في المنطقة. ووفقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ازدادت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، والكويت: ففي الإمارات العربية المتحدة ازداد مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 5.5 مليارات دولار في عام 2010 إلى 7.7 مليارات في عام 2011، وفي البحرين ارتفع بشكل كبير من 0.15 مليار دولار في عام 2010 إلى 0.78 مليار في عام 2011. أما في البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا، فشهدت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ركوداً. فمصر شهدت انخفاضاً هائلاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2011، إذ سجلت معدلات سلبية بسبب تصفية الاستثمارات، بلغت 0.48 مليار دولار في عام 2011 مقابل 6.3 مليارات في عام 2010<sup>(12)</sup>. وشهدت كل من الجمهورية العربية السورية واليمن أيضاً انخفاضاً كبيراً في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. وأظهرت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن ولبنان اتجاهاً نحو التناقص، تحت تأثير الاضطراب السياسي والاجتماعي في الجمهورية العربية السورية. وانخفض مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً في المملكة العربية السعودية رغم الاستقرار السياسي وثبات الوضع الاقتصادي. فقد تراجعت هذه الاستثمارات إلى 16.4 مليار دولار في عام 2011 بعدما كانت 28.1 مليار في عام 2010. ويمكن أن يُفسر هذا على أنه نهاية فورة الاستثمار التي أطلقتها شركات أجنبية بعد انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2005. وبقيت المملكة العربية السعودية الوجهة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإسكوا في عام 2011.

### جيم- التطورات في السياسات الاقتصادية

وضعت التطورات والاتجاهات التي شهدتها المنطقة مؤخراً صانعي السياسات أمام عدد من التحديات على صعيد الاقتصاد الكلي، وهم لا يملكون الأدوات الكافية لمواجهتها. وبما أن معظم بلدان المنطقة تعمل بسعر الصرف الثابت أو المضبوط، يبقى دور سياساتها النقدية مقيداً وفعاليتها محدودة لارتباطها بسياسة البنك المركزي الأمريكي. وهكذا تكون السياسة المالية هي الأداة الرئيسية في معالجة التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، لكنها تخضع لقيود متزايدة في البلدان غير المصدرة للنفط حيث الموارد المالية مستنفدة. فإزاء الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الفترة 2008-2009، تمكن معظم بلدان الإسكوا من اعتماد سياسة مالية واقية من التقلبات الاقتصادية للتخفيف من تداعيات التراجع الاقتصادي العالمي. وإذا ألمّ الكساد بالاقتصاد العالمي مجدداً في عام 2012، فستكون القدرة على تنفيذ الاستراتيجيات الواقية محدودة لأن الموارد المالية مستنفدة.

وواصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسة التوسع المالي في عام 2011، إذ استعانت بالإنفاق الاجتماعي الاستثنائي لتحسين نفسها من انتشار عدوى الاضطرابات السياسية. كما اتخذت تدابير لزيادة التوظيف في القطاع العام وتأمين فرص العمل للشباب، وكذلك لتقديم المعونات وزيادة الرواتب. واتخذت البحرين، وهي البلد الوحيد من بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي تأثر بشدة بالاضطرابات الاجتماعية، عدداً من تدابير الإنفاق الاجتماعي، ومنها تقديم معونة بقيمة 1000 دينار بحريني (2 600 دولار) لكل أسرة، وكذلك تقديم بدل غلاء المعيشة<sup>(13)</sup>. وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، كان الإنفاق الاجتماعي

(11) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2012 (جنيف، 2012).

(12) المرجع نفسه، المرفق، الجدول الأول-1.

(13) البنك الوطني الكويتي، الآفاق الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون الخليجي (كانون الثاني/يناير 2012).

تديبياً أضيف إلى السياسة المالية التوسعية التي كانت قد اعتمدها في سياق برنامج التنويع من خلال المشاريع الضخمة للبنية الأساسية، وكذلك الإنفاق على التعليم والصحة. ومع هذه الزيادة الكبيرة في الإنفاق، يُتوقع أن تحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي فوائض كبيرة نظراً إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، لكن عتبة التعادل بين كلفة إنتاج النفط وسعره ارتفعت إلى مستويات قياسية في الأعوام الأخيرة، وهذا يُعتبر مصدر ضعف في حالة هبوط أسعار النفط. وتتراوح عتبة التعادل في كلفة إنتاج النفط وسعره في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين 40 دولاراً و100 دولار أمريكي للبرميل<sup>(14)</sup>.

وفي عام 2012، يُتوقع أن تقتصر الزيادة في الإنفاق العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي على 6 في المائة، وهذا أدنى معدل زيادة منذ أعوام عدة. غير أن السياسة المالية ستبقى توسعية في معظم هذه البلدان. ففي عُمان، تؤكد الميزانية التي أعلنت في كانون الثاني/يناير 2012 هذا التوجه، إذ وضعت الحكومة خطة للإنفاق على التعليم، والرعاية الصحية، وخلق 36 ألف وظيفة حكومية جديدة. ويُتوقع أن تواصل البحرين أيضاً سياستها المالية غير المقيدة، إذ يتعدى الرجوع عن السياسات التي اعتمدت في عام 2011 في المدى القريب، وتدلّ بعض المؤشرات على تحول طفيف في أولويات الإنفاق الحكومي في البحرين، بحيث توجه الحصة الكبرى إلى البنية الأساسية وليس إلى مجرد تقديم المعونات النقدية. أما الإمارات العربية المتحدة، فعمدت منذ الأزمة المالية العالمية إلى إعادة تقييم مشاريع البنية الأساسية الضخمة وتوخي الحكمة في تحديد الأولويات. ففي كانون الثاني/يناير 2012، أقر المجلس التنفيذي في أبو ظبي برنامجاً إنمائياً يشمل عدة مشاريع ضخمة مثل ميناء خليفة والمنطقة الصناعية، ومطار أبو ظبي الدولي، وكذلك مشاريع الإسكان والرعاية الصحية. وفي الكويت والمملكة العربية السعودية، يسمح الوضع السياسي المتوتر والموارد المالية الوفيرة بالإبقاء على هامش من المرونة في السياسة المالية في عام 2012.

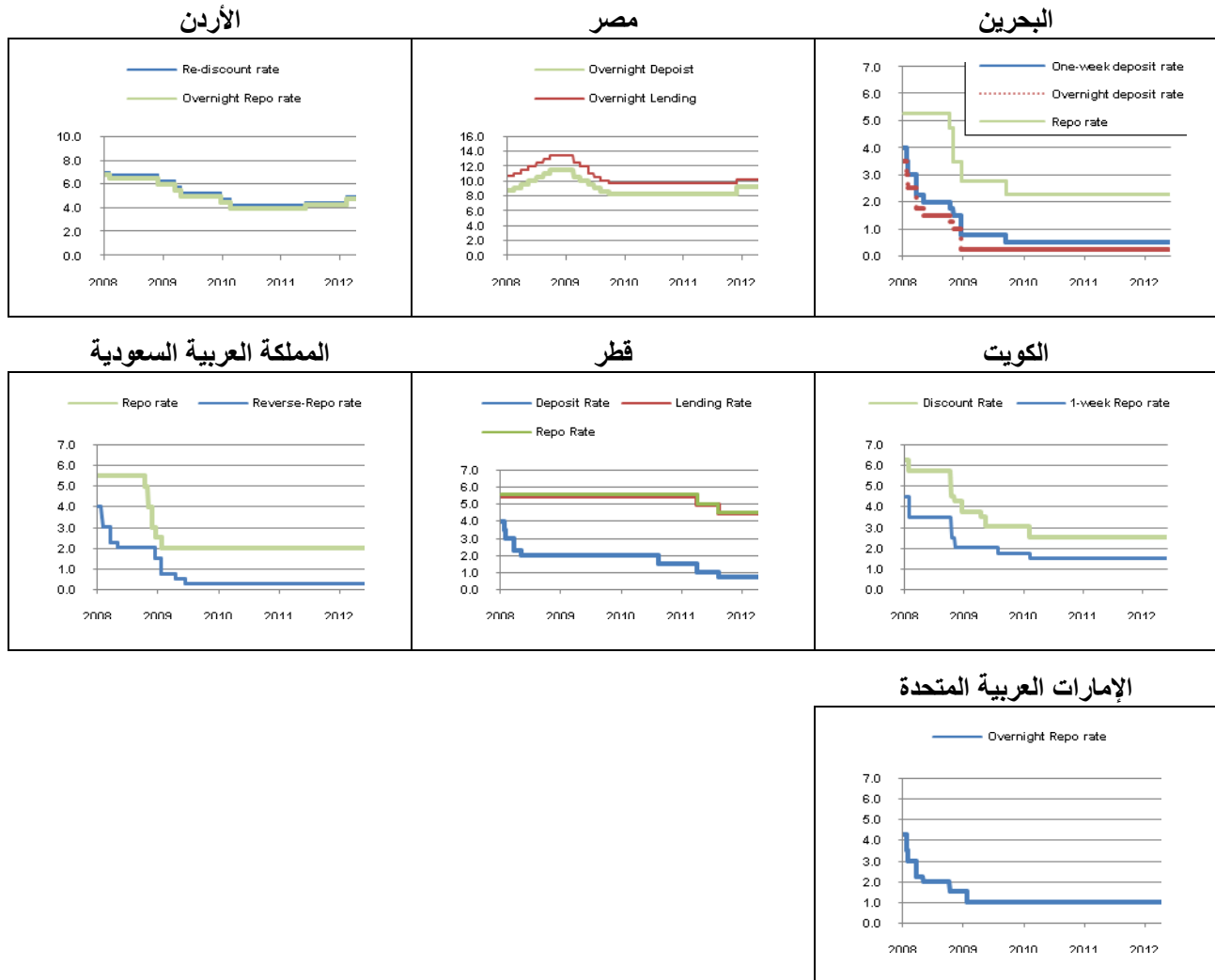
وفي حين تنعم بلدان مجلس التعاون الخليجي بوفرة مالية تسمح لها بمواصلة التوسع في السياسة المالية، تواجه البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً شحاً في الموارد المالية ينعكس ضعفاً على السياسة المالية. غير أن معظم هذه البلدان واجهت التوتر السياسي الذي خلقته التحركات الاجتماعية بزيادة الإنفاق على المعونات، وأجور القطاع العام، والمزايا الاجتماعية. ومشكلة هذه التدابير لا تقتصر على استنفاد الموارد المالية لمعظم البلدان فحسب، بل في الأضرار التي يمكن أن توقعها هذه التدابير على المدى البعيد إذا جاء الإنفاق الاجتماعي الاستثنائي على حساب الاستثمارات المنتجة، وانخفاض الاستثمار يمكن أن يعوق مسار النمو على المدى البعيد. وقد تعرضت معظم البلدان لحالات عجز مالي متتالية وحادة، أدت إلى ارتفاع مستويات الدين، خاصة في الأردن ولبنان.

وستظل آفاق الوضع المالي للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مصحوبة بارتفاع مستوى الإنفاق الاجتماعي، وذلك لأن معظم التدابير التي اتخذت في عام 2011 يتعدى الرجوع عنها لأسباب سياسية على المدى القصير. وتتعاظم حالياً المخاوف من عدم القدرة على تحمل أعباء الدين، والبحث جار حالياً في خطط الإصلاح المالي في بلدان عدة. فقد كشف الأردن عن خطة إصلاح لمدة ثلاث سنوات تهدف إلى تخفيض العجز إلى 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2014، وذلك بإلغاء الإعفاءات من الضرائب، وتخفيض الإنفاق، وإصلاح نظام الإعانات الحكومية. غير أن الحكومة عادت عن تنفيذ خطط الإصلاح مؤقتاً تجنباً لما قد تثيره من اضطرابات اجتماعية. وفي اليمن، أدت الانقطاعات في إنتاج النفط وزيادة الأجور في القطاع العام إلى عجز مالي في عام 2011، وحرصاً على تحقيق الاستقرار السياسي، يُرجح أن تُوجّل جهود ضبط الإنفاق العام حتى عام 2013. وفي مصر، لا يزال الغموض يكتنف اتجاه السياسة الاقتصادية في المستقبل، وقد أصدرت الحكومة بيانات متضاربة حول السياسة المالية، إذ أعلنت أولاً

(14) صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: آفاق الاقتصاد الإقليمي، عدد تشرين الأول/أكتوبر 2011 (واشنطن العاصمة، 2011).

أن العجز سيزداد، ثم أعلنت أنها ستلتزم بخطة الميزانية. وبتزايد العجز أيضاً في لبنان، وكذلك في الجمهورية العربية السورية، التي ستواجه زيادة كبيرة في العجز بسبب عقوبات الاتحاد الأوروبي على عائدات النفط وبسبب الركود الاقتصادي. أما السودان، فهو في وضع فريد، إذ خسر نحو 50 في المائة من الإيرادات الحكومية بعد انفصال جنوب السودان، وقد شرعت الحكومة في تعديل للسياسة المالية يقضي بإجراء تخفيضات في الإنفاق، يطال معظمها الإنفاق على التنمية والتحويلات المالية إلى الولايات، ويُخشى أن يكون لهذه التعديلات تأثيرات ضارة على جهود الحد من الفقر والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم التشفير المالي، من المتوقع أن يتضاعف العجز المالي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. ويُعد العراق الاستثناء الوحيد بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه إلى زيادة الإيرادات الحكومية، وتلحظ ميزانية العراق لعام 2012 زيادة مقدارها 20 في المائة في مجموع الإنفاق.

### الشكل 7- أسعار الفائدة المحددة بموجب السياسات النقدية في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا 2012-2008



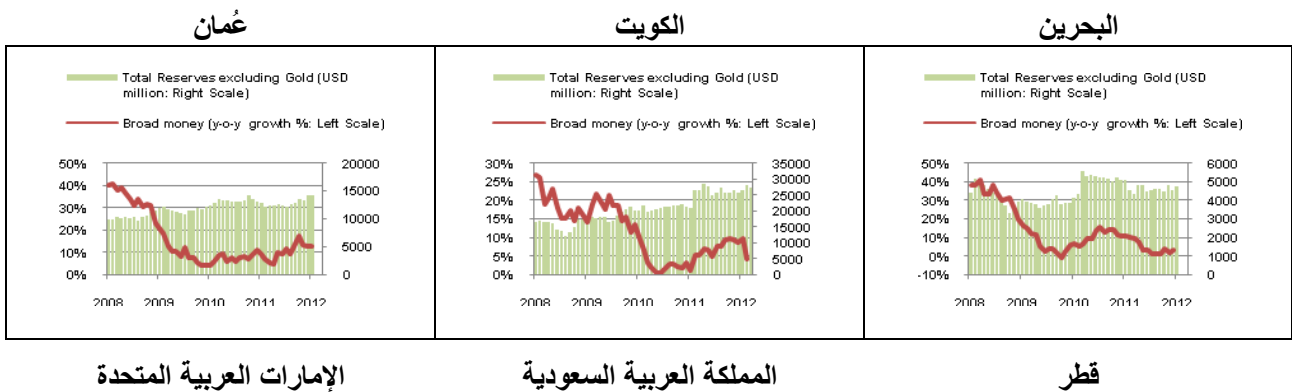
المصادر: البنك المركزي البحريني، والبنك المركزي المصري، والبنك المركزي الأردني، والبنك المركزي الكويتي، ومصرف قطر المركزي، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

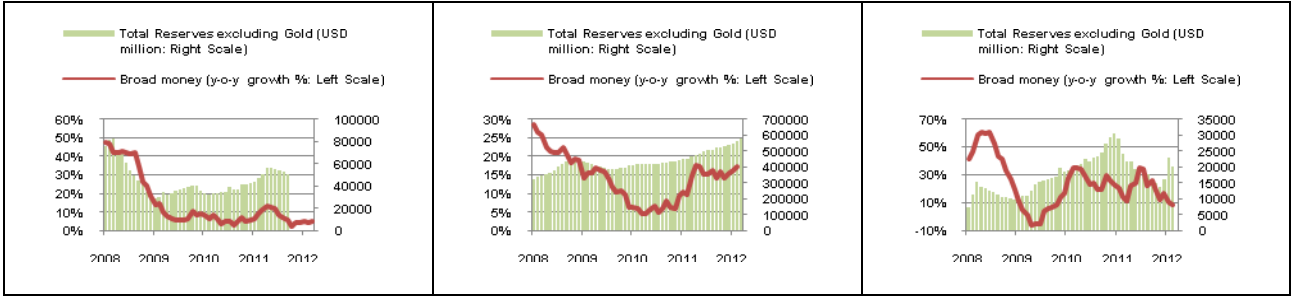


وبقيت السياسات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلا تغيير يذكر في عام 2011 (الشكل 7). ففي الكويت، لم يعدّل البنك المركزي في سعر الفائدة الرسمي المحدّد بموجب السياسة النقدية عند 2.5 في المائة، لكنه بدأ أقلّ تشدّداً في الطلب إلى البنوك اتخاذ تدابير احتياطية إضافية. وازداد المعروض النقدي في الكويت في عام 2011 للحفاظ على السيولة في النظام وإحداث ضغط لتخفيض أسعار الفائدة. وفي عُمان، لم يعدّل البنك المركزي في سعر الفائدة على الإقراض، فبقي عند 2 في المائة منذ عام 2009. وفي قطر، اتخذت السلطات في الأعوام الأخيرة إجراءات لتشديد الإشراف على المصارف وتثبيت الاستقرار المالي، ففي عام 2011، خفض البنك المركزي القطري سعر الفائدة على الودائع من 1.5 في المائة إلى 0.75 في المائة في محاولة لتشجيع الإقراض للقطاع الخاص. وفي المملكة العربية السعودية، تحسنت الأحوال النقدية منذ مطلع عام 2011 لأن السيولة، والإقراض المصرفي، ونمو الودائع كلها في ارتفاع. وتقلص الفارق بين سعر الفائدة المعمول به بين المصارف السعودية، وسعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن (LIBOR) في النصف الأول من عام 2011 (الشكل 3 ب))، وهذا يُعبّر عن قوة النظام المصرفي السعودي من حيث السيولة. وشهدت الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً كبيراً في السيولة في عام 2011 لأنها اعتُبرت ملاذاً آمناً من الاضطرابات في المنطقة العربية، وأبقى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر اتفاق إعادة الشراء (الريبو) عند 1 في المائة.

وشهدت السياسة النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تغييرات طفيفة أيضاً في عام 2011 لأن معظم هذه البلدان تربط عملتها بالدولار وترتبط بالسياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2011، رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2008، بهدف دعم الجنيه المصري وزيادة الودائع بالعملة المحلية. ومع الضغط على الجنيه المصري لتخفيضه، من المتوقع أن يرفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة ثانية في عام 2012، وقد يؤثر هذا سلباً على النمو الاقتصادي. وفي الأردن، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة المعمول بها في أيار/مايو 2011 بسبب الضغط التضخمي، ولا يُتوقع أن يرفع أسعار الفائدة مجدداً في عام 2012. وفي الجمهورية العربية السورية، دفعت المخاوف من التهافت على سحب الودائع بالليرة السورية، السلطات إلى التدخل، ففرض مصرف سوريا المركزي قيوداً على المعاملات بالعملة الأجنبية، وتخلّى عن الارتباط بحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وهو يعتمد حالياً نظاماً يسمح بتعدد أسعار الصرف، حيث يُعمل بسعر صرف رسمي، وسعر رسمي للتدخل، وسعر للمصارف الخاصة، وسعر للسوق السوداء. أما في العراق، فقد اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية نشطة إزاء حالات الهبوط في التضخم، فخفض سعر الفائدة المعمول به رسمياً.

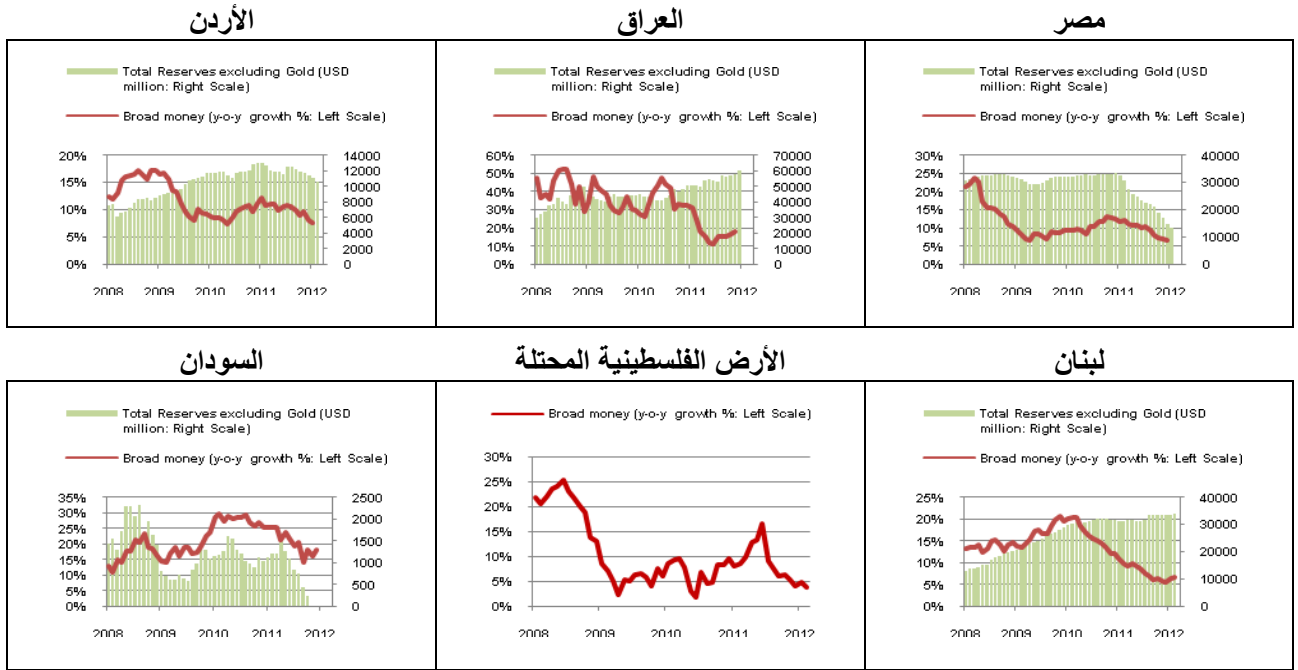
## الشكل 8- المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2008-2012



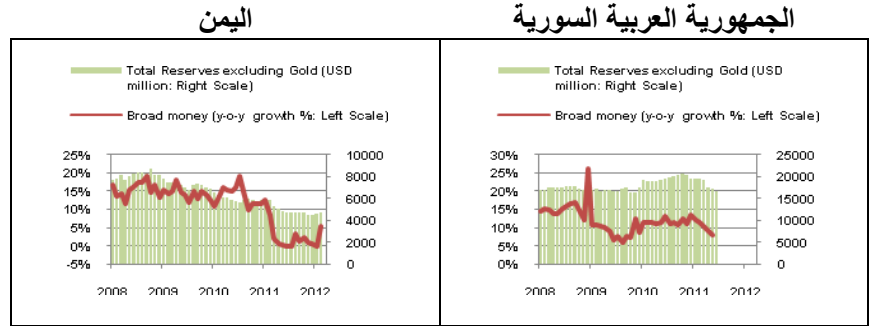


المصادر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي، وإلى مصادر وطنية. ويبيّن (الشكل 8) النمو في مخزون الكتلة النقدية بمعناها الواسع بين عام وآخر ومستوى احتياطي العملات الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي<sup>(15)</sup> من عام 2008 إلى الربع الأول من عام 2011. وقد أظهر مسار نمو الكتلة النقدية بواحد انتعاش في عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وركوداً في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت. وكان نمو الكتلة النقدية في قطر والمملكة العربية السعودية قوياً مقارنة بباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي رغم أن معدل هذا النمو بقي أقل من المستوى الذي كان عليه في العام السابق للأزمة. وبما أن العملات الوطنية في بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالدولار، باستثناء الكويت التي ترتبط عملتها بسلة عملات أجنبية، يدلّ تدني النمو في الكتلة النقدية ونمو احتياطي العملات الأجنبية إما على سياسة تعقيم تنتهجها السلطة النقدية، أو على تراجع الطلب الائتماني. وفي الحالتين، من المرجح أن السلطات المختصة أجرت تعديلات في بيانات الميزانيات للقطاع المالي وقطاع الشركات في الإمارات العربية المتحدة والكويت في عام 2011. وفي الواقع، استمرت إعادة هيكلة ديون الشركات في عدد من شركات الاستثمار في الكويت، وفي إدارات تابعة للحكومة في إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة. غير أن احتمال حدوث تخفّف عن الدفع لأسباب قانونية، وهذا ما شاع في "صدمة دبي" في عام 2009، أصبح بعيداً.

### الشكل 9- المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً 2008-2012



(15) في الشكلين 8 و9، تصنف الكتلة النقدية وفقاً للإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فيشار إليها بـ M2 في جميع البلدان باستثناء لبنان والمملكة العربية السعودية حيث يشار إليها بـ M3.



المصادر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي، ومصادر وطنية.

ويبين (الشكل 9) حركة مخزون الكتلة النقدية بمعناها الواسع واحتياطي العملات الأجنبية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من عام 2008 إلى الربع الأول من عام 2012. فتراكم احتياطي العملات الأجنبية شهد تناقصاً في جميع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق. وقد تعرض هذا الاحتياطي لنفاد سريع في الجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر؛ وسجل هبوطاً تدريجياً في الأردن واليمن، ودخل في حالة ركود في لبنان. وفي الوقت نفسه، كان نمو الكتلة النقدية في حالة تراجع في جميع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق الذي حافظ على مستوى مرتفع من النمو في الكتلة النقدية. ويشير هذا الوضع إلى موقف حذر تتخذه الأنظمة المصرفية للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وإلى زيادة الاقتراض الحكومي مما يؤدي إلى نشوء ظاهرة "المزاحمة". ويبقى القطاع المالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بحاجة إلى تطوير، حيث القروض أقل من الودائع في معظم هذه البلدان. وهذا يدل على وجود حالة يمكن تصنيفها بفائض السيولة. لكن هذه السيولة الزائدة لا تعني توفر الأموال لقطاع الشركات الخاصة. ففي معظم الحالات يمتلك القطاع المالي سندات حكومية تُعتبر آمنة مقارنة بأصول القروض للقطاع الخاص. ويؤدي هذا الوضع من الافتقار إلى العمق والسعة في القطاعات المالية إلى خلق بيئة غير مشجعة للقطاع الخاص، ولا سيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبما أن الوساطة المالية تعتمد على حل مشاكل النقص في المعلومات، ترى المصارف أن من المجدي تمويل الشركات الكبيرة. وفي غياب هيكلية التمويل التي تشمل الجميع، لا تحظى الشركات الصغيرة بالتسهيلات المتاحة للشركات الكبيرة في الحصول على التمويل. ومن المعروف في المنطقة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المحرك في تنمية القطاع الخاص، وهي مصدر للكثير من فرص العمل. وإزاء مشكلة البطالة في المنطقة، تبدو الحاجة ملحة إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة حيوية وقوية يمكنها دفع عجلة نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وصعوبة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل تضعف القدرة على حل مشكلة البطالة. ولذلك، من الضروري وضع استراتيجية وطنية عامة للتمويل الشامل للجميع في المنطقة، تهدف إلى ضمان حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

#### دال- الديناميات الاجتماعية

لم تكن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي عمّت منطقة الإسكوا وعُرفت بتسمية الربيع العربي، ردة فعل على مجرد حدث حاسم غير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل احتجاجاً على مشاكل اجتماعية وحالات إقصاء سياسي طالت عقوداً من الزمن، حتى دفعت بالشعوب إلى الاحتجاج في الشوارع. وإذا كان تزايد الأعباء على كاهل الناس من جراء ارتفاع أسعار الغذاء وركود الأحوال الاقتصادية من العوامل الحاسمة التي أطلقت شرارة الاحتجاجات، فالدافع إلى التحركات الاجتماعية يتجاوز مجرد حسابات التكاليف والعائدات الاقتصادية. فالأصوات التي علت مطالبة بالكرامة، والحرية، والعدالة الاجتماعية تؤكد أن اقتصاد الإقصاء السياسي لم يعد محمولاً. وحتى لو تشعبت جذور التحركات الشعبية، واختلفت أسبابها ودوافعها بين بلد وآخر، فهي تلتقي على قضايا مشتركة هي سبب تحرك الإنسان في كل مكان، ومنها البطالة، والفقر، وعدم المساواة.

وحملت التحركات الاجتماعية في منطقة الإسكوا أساساً برنامجاً سياسياً داخلياً، ينادي بالتغيير السياسي كخطوة أولى، تكون هي المحرك لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

### الجدول 7- البطالة في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا: المجموع، وحسب الجنس (بالنسبة المئوية)

البلد/الأرض	المجموع	الذكور	الإناث
مصر (2009)	9.4	5.2	22.9
الأردن (2011)	12.9	11.0	21.2
الأرض الفلسطينية المحتلة (2011)	20.9	19.2	28.4
المملكة العربية السعودية (المواطنون 2009)	10.5	6.9	28.4
المملكة العربية السعودية (غير المواطنين 2009)	0.3	0.3	0.7
الجمهورية العربية السورية (2010)	8.4	5.7	22.5
الإمارات العربية المتحدة (المواطنون 2009)	14.0	7.8	28.1
الإمارات العربية المتحدة (غير المواطنين 2009)	2.8	1.8	7.0
اليمن (2008)	15.0	11.5	40.9

المصادر: الإصدار السابع من المؤشرات الأساسية لسوق العمل التي تصدرها منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية ومصر واليمن؛ البيان الإعلامي لدائرة الإحصاءات العامة في الأردن؛ الجدول 8 الوارد في مسح القوى العاملة للأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2011 الذي يجريه جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني؛ الجدول 15-18 الوارد في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي؛ الجدول 39 الوارد في المنشور الصادر عن المركز الوطني للإحصاء في الإمارات العربية المتحدة المعنون القوى العاملة لعام 2009.

وأظهرت التحركات الاجتماعية بوادر تغيير على مدى العام المنصرم في المشاركة الاجتماعية والسياسية. فمشاركة الشباب في الحوار الاجتماعي والسياسي تبشر بمستقبل مختلف للمنطقة. وأصبح شباب المنطقة مصدر إلهام للشباب في العالم، فحركة "احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة الأمريكية وحركة "99 في المائة" في بريطانيا هي صدى لوقوع تحرك الشباب العربي. والجدير بالتنويه مشاركة المرأة بأعداد كبيرة وعلى مستويات عالية في التحركات الاجتماعية في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ومصر، واليمن، حيث حازت الناشطة اليمنية توكل كرمان جائزة نوبل للسلام، تقديراً للدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في التحركات الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أن يكون للمرأة التي شاركت في الاحتجاجات، دور في المباحثات التي تلي الثورات، ويجب انتهاء هذه الفرصة لنقل صوت المرأة من الشارع إلى مراكز فاعلة في الشأن العام.

### الإطار 3- تقدير معدل البطالة الإقليمي

تشهد جميع البلدان غير المنتجة للنفط تباطؤاً في النمو الاقتصادي، وتشير التقديرات إلى أن هذه البلدان سجلت نمواً ضعيفاً لم يتجاوز 0.8 في المائة في عام 2011، ولن تكون في حال أفضل في عام 2012. وسيكون لهذا الوضع تداعيات اجتماعية لأن ضعف النمو سيتسرب إلى سوق العمل، ويحد من القدرة على توليد فرص العمل.

وفي الواقع، أدلة كثيرة تشير إلى أن البطالة في تزايد في المنطقة، لكن البيانات الاجتماعية الحديثة والأنية غير كافية لوصف هذا الوضع بالأرقام. وفي إعداد هذا المسح، أجريت تقديرات لتغيير معدلات البطالة بهدف الحصول على

مؤشر مبكر لتأثير التباطؤ الاقتصادي الحالي على البطالة، وذلك على مرحلتين: في المرحلة الأولى حُدِّدَت توقعات النمو، وفي الثانية مدى تأثر فرص العمل بالنمو. واستُمدَّت البيانات الأساسية لإجراء التقديرات من الإصدار السادس للمؤشر الرئيسي لقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (KILMnet). ولا يفترض التقدير أي تغيير في نسبة المشاركة في القوى العاملة في الفترة التي تغطيها التوقعات، بل يحسب مدى تأثر فرص العمل بالنمو في كل بلد/منطقة استناداً إلى بيانات الفترة 2007-2009 (تُستخدم لبعض البلدان فترة أطول للتخفيف من حدة تأثير التقلبات الاقتصادية). وتوقعات فرص العمل تجري باستخدام نسبة توليد فرص العمل إلى النمو وتوقعات النمو في الفترة التي تشملها التوقعات. ثم تحسب معدلات البطالة باعتبارها الفرق بين عدد العاملين والعدد المتوقع لفرص العمل مقسومة على عدد السكان في سنّ العمل. وفي الجدول بعض التقديرات العامة للبطالة في المنطقة، وهي تعطي فكرة عامة عن مدى تأثر فرص العمل بالنمو ولكن ينبغي تقييمها بحذر.

### الإطار 3 (تابع)

#### تقدير البطالة في منطقة الإسكوا 2008-2012

2012	2011	2010	2009	2008	
5.9	5.8	5.2	5.4	5.2	البحرين
2.3	2.3	2.1	2.1	2.0	الكويت
9.4	8.9	8.5	8.3	7.1	عُمان
0.9	0.9	0.9	0.9	0.5	قطر
6.9	6.1	7.4	6.7	6.4	المملكة العربية السعودية
3.5	4.1	5.0	4.2	4.0	الإمارات العربية المتحدة
5.4	5.1	6.0	5.4	5.1	متوسط بلدان مجلس التعاون الخليجي
9.7	9.0	8.5	9.5	8.7	مصر
16.0	16.7	17.1	17.8	16.7	العراق
11.1	11.5	12.0	12.5	12.4	الأردن
10.3	9.5	8.6	8.7	8.7	لبنان
19.9	19.7	22.1	24.3	26.0	الأرض الفلسطينية المحتلة
13.8	11.8	9.4	8.9	8.6	السودان
20.4	13.9	9.4	8.2	8.2	الجمهورية العربية السورية
17.3	15.6	10.8	14.9	14.9	اليمن
13.2	11.8	10.3	11.1	10.5	متوسط البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
11.4	10.3	9.3	9.8	9.3	متوسط منطقة الإسكوا

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، والمنشور الصادر عن الأمم المتحدة حول التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2010 (World Population Prospects: the 2010 Revision) والمعدلات هي معدلات مرجحة باستخدام حجم سوق العمل.

وتتسم سوق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي بصفات خاصة بسبب ارتفاع نسبة العمال المهاجرين فيها. ونظراً إلى الصلة القوية بين النمو والهجرة إلى هذه البلدان، من الصعب التوصل إلى توقعات دقيقة للبطالة فيها، لكن التقديرات تشير إلى أن معدلات البطالة مستقرة في معظم بلدان المجلس باستثناء البحرين وُعُمان اللتين سجلتا ارتفاعاً بسيطاً.

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كانت البطالة منتشرة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية والربيع العربي، ويُتوقع أنها تفاقمت في عام 2011. ففي هذه البلدان، تشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة ارتفعت من 10.3 في المائة في عام 2010 إلى 11.8 في المائة في عام 2011 في المتوسط، وقد بلغت الزيادة ذروتها في البلدان التي شهدت اضطرابات داخلية مثل الجمهورية العربية السورية، والسودان، واليمن. ونظراً إلى التوقعات بضعف النمو في عام 2012، يُتوقع أن تتفاقم البطالة في هذا العام وأن يرتفع متوسط معدلات البطالة في المنطقة من 11.8 في المائة في عام 2011 إلى 13.2 في المائة في عام 2012. وعلى وجه الخصوص، سيؤدي الاضطراب الداخلي وضعف النمو في الجمهورية العربية السورية بمعدل البطالة إلى مزيد من الارتفاع بحيث يصل إلى 20 في المائة. أما في بقية البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فستكون معدلات البطالة بالأرقام العشرية باستثناء مصر التي يُتوقع أن تصل فيها البطالة إلى 9.7 في المائة.

وقبل الربيع العربي، كانت معدلات البطالة في منطقة الإسكوا أصلاً من أعلى المعدلات في العالم، بل اعتُبر ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، أحد أسباب الربيع العربي. غير أن التقديرات تبين أن تزايد معدلات البطالة جاء نتيجة للربيع العربي على المدى القصير على الأقل. فقد بلغت معدلات البطالة قرابة ضعف ما كانت عليه في الجمهورية العربية السورية واليمن وهي في تصاعد في مصر منذ عام 2010.

وفي الكثير من بلدان الإسكوا، تعد تلبية الطلب على فرص العمل في المدى القصير من المشاكل التي تتطلب حلولاً ملحة. وفي الماضي، كان من الواضح أن بلدان الإسكوا لم تستطع خلق فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة. ويجب أن يكون التصدي للبطالة أولوية قصوى بعد الربيع العربي لاستتباب الاستقرار في المنطقة، ويجب أن يتخذ صانعو السياسات الخطوات اللازمة في الأجل القصير والبعيد لزيادة فرص العمل.

يُعتبر ارتفاع معدل البطالة من أكبر العقبات أمام التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا. فوفق تقديرات الإسكوا (الإطار 3)، يبدو متوسط معدل البطالة في منطقة الإسكوا من أعلى المعدلات في العالم (الجدول 2)، وتشير التقديرات إلى احتمال وصوله إلى 10.3 في المائة في عام 2011 (الجدول الوارد داخل الإطار 3). غير أن هذه الأرقام لا تظهر الفوارق بين الجنسين. فالجدول 7 يبين الفوارق في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا لآخر عام تتوفر عنه بيانات. والخلاصة هي ارتفاع معدل البطالة بين الإناث في بلدان مجلس التعاون الخليجي وكذلك في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وقد برزت قضية عمالة الإناث في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة لأن عدد الإناث اللواتي حصلن على مؤهلات أكاديمية عليا ارتفع بسرعة، وأدخلت حكومة المملكة العربية السعودية برنامج "حافز" في عام 2011، وهو يشمل إعانات للعاطلين عن العمل تبلغ 2000 ريال سعودي في الشهر لمساعدة أنشطة البحث عن العمل بين المواطنين<sup>(16)</sup>، وأفيد بأن ثلثي المستفيدين من هذا البرنامج من النساء.

وبطالة الشباب هي من المشاكل الكبيرة في سوق العمل في هذه المنطقة، وهنا يبرز دور القطاع غير النظامي الذي يطرح تحديات إضافية. فهذا القطاع غير واضح المعالم، ومن الصعب قياس حجمه لكن الأدلة توحي بأنه يؤدي دوراً كبيراً في منطقة الإسكوا. فهو يؤمن نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، واليمن، وهذا يعني أن هناك نسبة مرتفعة من السكان محرومة من معظم أشكال الحماية الاجتماعية.

وتختلف أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي عن نظيراتها في سائر بلدان المنطقة بسبب اعتمادها على العمال المهاجرين. ولذلك كثيراً ما تكون معدلات البطالة غير قابلة للمقارنة لأن ضخامة أعداد العمال الأجانب تحرف الإحصاءات. والمرجح أن البطالة بين المواطنين أعلى بكثير مما تبينه الإحصاءات الإجمالية (الجدول 7). ورغم تسجيل نسب عالية من فرص العمل في المنطقة، تبقى البطالة بين الشباب في تزايد. وفي ظل النسبة العالية والمتزايدة بسرعة من الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يبدو خلق فرص العمل للمواطنين قضية رئيسية يجب التصدي لها. وقد واجهت حكومات هذه البلدان تحدي خلق فرص إضافية في القطاع العام، لكن هذه الاستراتيجية التي تتوفر الأموال لتنفيذها حالياً، ليست قابلة للاستمرار في المستقبل. واعتمدت هذه البلدان أيضاً سياسات لإحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الأجنبية، لكن في المدى البعيد يجب أن يكون التنوع الاقتصادي الاستراتيجي الأساسية لخلق فرص العمل للمواطنين الشباب.

وينتشر الفقر وانعدام المساواة أيضاً في منطقة الإسكوا، لكنهما يغيبان عن معظم المؤشرات. واستخدام خط الفقر المحدد بالعيش على دولار أو دولارين في اليوم لا يسري على معظم بلدان المنطقة. ولذلك لا بد من تطوير مؤشرات بديلة لقياس الفقر. فمعدلات الفقر في السودان واليمن مرتفعة جداً تصل إلى 50 في

(16) صندوق تنمية الموارد البشرية، "حافز - البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل"

<https://www.hafiz.gov.sa/HRDFWeb/EligibilityRules.html>

المائة وفقاً لخطوط الفقر المحددة على الصعيد الوطني، وهي مرتفعة أيضاً في البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث تتراوح بين 20 و40 في المائة، في حين يتخذ الفقر مظاهر مختلفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي يجب معالجتها<sup>(17)</sup>. وتدل مؤشرات عدم المساواة، مثل مُعامل "جيني" على وجود مستويات متوسطة من عدم المساواة في الدخل في معظم بلدان الإسكوا، لكن هذه النتائج مثيرة للجدل بسبب طريقة القياس ولأنها لا تلتقي مع المظاهر الواضحة لانعدام المساواة في الكثير من بلدان المنطقة<sup>(18)</sup>. وحالات التفاوت بين المناطق داخل البلد الواحد حاضرة بقوة، وتتجلى في إمكانية الحصول على الخدمات العامة والكهرباء والمياه بين الأرياف والمدن، فتعمّق حالات عدم المساواة، وتعزّز دوافع النزوح من الأرياف إلى المدن، وتندّر بالمزيد من الخلل الاجتماعي.

وليست مشاكل البطالة، والفقر، وعدم المساواة، بالمشاكل الحديثة، بل أصبحت أخطر في الأعوام الأخيرة بسبب انتشار العولمة، في ظل سياسات محلية اقتصادية واجتماعية غير ناجحة. وقد نجحت التحركات الاجتماعية والاحتجاجات السياسية في وضع هذه القضايا على رأس أولويات المنطقة. فإزاء هذه الاحتجاجات، اعتمدت بلدان عدة سياسات تقضي بزيادة إعانات العاطلين عن العمل، وإعطاء علاوات في الأجور والإسكان، وزيادة التوظيف في القطاع العام. غير أن هذه السياسات الاجتماعية الاستثنائية لم تكف لمعالجة السبب الجذري للسخط الاجتماعي، فالحاجة ملحة إلى سياسة اجتماعية شاملة كفيلة بتحقيق الحراك الاجتماعي. كما لم تحظ التنمية الاجتماعية والاقتصادية باهتمام كافٍ في هذه المرحلة الانتقالية، حيث انصب التركيز على الإصلاح السياسي. وفي ضوء تجربة بلدان عدة في المنطقة، قد يؤدي هذا التركيز المفرط على الإصلاح السياسي إلى إنكار ضرورة التغيير على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. و عوضاً عن تناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية بمناقشة جدية داخل الأجهزة الانتقالية، انزلق النقاش إلى مجرد منافسة انتخابية تقليدية ومناظرات إيديولوجية. وفي منطقة الإسكوا حاجة إلى حوار اجتماعي ينتج نهجاً جديداً يحقق التنمية للجميع، والمساواة، والمشاركة؛ وتحتاج المنطقة أيضاً إلى التخلي عن نمط النمو الاقتصادي الذي أخفق في خلق فرص العمل اللائق، وتشجيع التنوع وبناء القدرة التنافسية للاقتصاد في موازاة سياسة اجتماعية متكاملة تهدف إلى إدراج عملية وضع السياسات ضمن رؤية إنمائية بعيدة المدى.

---

(17) الإسكوا، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011: الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة (E/ESCWA/EDGD/2011/7).

(18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011: نحو دولة تنموية في العالم العربي (2011).

### ثالثاً- ملاحظات ختامية

تحمل الظروف العالمية المحيطة بمنطقة الإسكوا مزيجاً من التطورات الإيجابية والسلبية، يمكن اعتبار بعضها عوامل تأثير إيجابي على الآفاق الاقتصادية لمنطقة الإسكوا. ومن هذه العوامل، مثلاً، الموقع الجغرافي للمنطقة بين مراكز النمو الناشئة في شرق وجنوب آسيا وأفريقيا، الذي يؤهل المنطقة لدور مميز في المستقبل. لكنّ هذا العامل ليس قوياً بعد بما يكفي لتحرير المنطقة من الاعتماد على تصدير الطاقة. وقد رسّخت التطورات الحديثة في قطاع النفط في منطقة الإسكوا صمود الحالة الإيجابية في الآفاق الاقتصادية للمنطقة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما أخفت عناصر التشاؤم الناجمة عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في منطقة الإسكوا خاصة في البحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، واليمن. والجدير بالذكر أن التوقعات المتفائلة في قطاع النفط لم تتحوّل بعد إلى مفهوم "الوفرة النفطية"، وقد بدا أن أداء النمو في الناتج المحلي الإجمالي متباين بين البلدان المنتجة للنفط، وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق، وسائر بلدان منطقة الإسكوا، وأدى تراجع حركة السياحة في المنطقة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحافطة الاستثمارات الأجنبية إلى تعطيل تسرب الآثار الإيجابية من قطاع النفط إلى المنطقة ككل.

وفي أواخر النصف الأول من عام 2012، دخلت الآفاق الاقتصادية العالمية في حالة من عدم اليقين بسبب شبح الكساد وأزمة الديون السيادية والديون الخاصة في منطقة اليورو، ناهيك عن أن الاتفاقات السياسية لحل التدابير المؤسسية المتشابهة بشأن العملة الواحدة ما زالت صعبة المنال. كما يصعب حساب الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن خروج اليونان من منطقة العملة الواحدة. ومما يزيد من عدم اليقين بطء التعافي في الولايات المتحدة الأمريكية والأداء الأقل من المتوقع للنمو في البلدان ذات الاقتصادات النامية. وبالمقارنة مع الفترة 2008-2009، عندما كان هناك إجماع على الحوافز المالية لإخراج العالم من الأزمة، كانت الموارد المالية المتاحة لتنفيذ هذه الحوافز محدودة في معظم البلدان وعلى رأسها البلدان المتقدمة. وغيّرت البلدان النامية الرئيسية مثل البرازيل، والصين، والهند مواقفها من حيث السياسة المتبعة في النصف الأول من عام 2012 بالتحوّل من فرض القيود إلى تخفيفها، لكن تأثير هذا التغيير في البلدان النامية لم يتحقق بعد. وعلى مدى الأعوام الأخيرة، بذلت البلدان الأعضاء في الإسكوا جهوداً مثمرة في التنويع الاقتصادي. ومع ذلك ازدادت الآفاق الاقتصادية لمنطقة الإسكوا اعتماداً على تطوير قطاع النفط. ويبقى الركود في نمو الطلب العالمي، وما يرتبط به من انخفاض في أسعار النفط، حدثاً غير مستبعد، ومعه الخطر الذي يهدّد منطقة الإسكوا من الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة.

وخففت منطقة الإسكوا من ارتباطها بالأسواق المالية الدولية. فقد تراجعت حركة رأس المال الوارد إلى المنطقة بعد أن بلغت حداً مفرطاً في الارتفاع قبل عام 2008. وارتفعت كلفة التمويل في المنطقة نسبة إلى كلفة التمويل بالدولار. وفي الوقت ذاته، أدى تصاعد الشعور بالخطر إلى الحد من حركة الأموال والأشخاص بين بلدان المنطقة. وظهرت علامات على احتمال تعرّض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لأزمة في ميزان المدفوعات. والواقع إن الجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، واليمن تشهد حالة استثنائية بدرجات متفاوتة أجبرت السلطات النقدية على اتخاذ إجراءات عاجلة. وازداد الضعف أيضاً في الأردن ولبنان، حيث تباطأ تراكم احتياطي العملات الأجنبية. وبعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، لم يُلاحظ فوراً وجود أزمة ميزان مدفوعات في معظم البلدان، بخلاف ما حصل أثناء الأزمة المالية السابقة في آسيا في عام 1997 والمكسيك في عام 1995. ونظراً إلى محدودية الموارد المالية، والإجراءات المالية المستنفدة أصلاً في البلدان المتقدمة، فأى صدمة مالية عالمية، إن وقعت، ستسبب على الأرجح بأزمات في ميزان المدفوعات في البلدان النامية بما فيها البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا.



ولمواجهة هذا الاحتمال، لا بدّ من وجود إطار فعال للتعاون في المنطقة. فبعد الأزمة المالية الآسيوية، وضعت بلدان شرق وجنوب آسيا شبكة من اتفاقات التبادل الثنائية بموجب مبادرة "شيانغ ماي"، وقد تطورت هذه الشبكة على مدى العقد الماضي لتصبح متعددة الأطراف في عام 2010.

ومنطقة الإسكوا لا تفتقر إلى المبادرات الإقليمية في إطار المنظمات العربية، كما سُجّلت مبادرات ثنائية عدة. فقد نفذت المملكة العربية السعودية مجموعة من التدابير الثنائية للدعم المالي مع مصر في الربع الثاني من عام 2012، أدّت إلى وقف استنفاد احتياطي العملات الأجنبية. وقرر مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2011، إنشاء صندوق من خمسة مليارات دولار تخصص للدعم المالي المباشر للأردن والمغرب، كما تشكل بلدان المجلس نواة آلية التنسيق بين المانحين المسماة "أصدقاء اليمن". لكن المنطقة تفتقر إلى الدافع لوضع خطة تعاون إقليمية تنطلق من القاعدة مثل مبادرة "شيانغ ماي" في شرق وجنوب آسيا. والأوضاع السياسية والاجتماعية الغامضة تخفي القيمة والفائدة المحتملتين للتعاون الإقليمي. وهذا الوضع السياسي العصيب يضع صانعي السياسات أمام تحدٍ يعوقهم من الاستفادة من الثقة بين طرفين لبناء ثقة بين أطراف عدة، تكون الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

وإذا بقيت التنمية الاقتصادية والاجتماعية متباينة بين بلدان المنطقة، سيكون من الصعب على صانعي السياسات اجتياز المرحلة الانتقالية وتحقيق التحوّل الاقتصادي والاجتماعي المنشود. وقد آن أوان العمل على صياغة إطار للتعاون وتحقيق التكامل الإقليمي العربي. ويمكن أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية أكثر فعالية إذا ما انطلقت من البعد الإقليمي لمعالجة القضايا الملحة. والإسكوا على يقين بأن التكامل الإقليمي هو الوسيلة التي تلبّي تطلّعات الربيع العربي. فالتكامل الإقليمي يمكن صانعي السياسات في المنطقة من الاستفادة من القوة الكامنة في الربيع العربي لتسهيل الانتقال البّناء إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومدّ الجسور لردم الاختلافات السياسية. وهذا من المهام الرئيسية للإسكوا، وسيكون موضوع بحث في أعمال مقبلة ستسعى الإسكوا من خلالها إلى جمع القيم والأفكار التي تزخر بها المنطقة لتحقيق التحوّل الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

### المراجع

الإسكوا، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011: الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة (E/ESCWA/EDGD/2011/7).

الأمم المتحدة، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللشبان العرب في الجولان السوري المحتل (A/67/91-E/2012/13).

الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2012.

الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم (نيويورك، 2012).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011: نحو دولة تنموية في العالم العربي (2011).

البنك الدولي، مراقبة أسعار الغذاء (واشنطن العاصمة، 2012).

بنك الكويت المركزي، الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي (كانون الثاني/يناير 2012).

صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: آفاق الاقتصاد الإقليمي، عدد تشرين الأول/أكتوبر 2011 (واشنطن العاصمة، 2011).

صندوق تنمية الموارد البشرية، "حافز - البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل". <https://www.hafiz.gov.sa/HRDFWeb/EligibilityRules.html>.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2012 (جنيف، 2012).

منظمة البلدان المصدرة للنفط، التقرير الشهري عن أسواق النفط، آذار/مارس 2012 (فيينا، 2012).

منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية 2012 (جنيف 2012).

United Kingdom Cabinet Office, *Opening Doors, Breaking Barriers: A Strategy for Social Mobility* (London, 2011).

United Nations Department of Economic and Social Affairs, *Monthly Briefing. World Economic Situation and Prospects. No. 38. 20 December 2011* (New York, 2011).

يتناول المسح 2011-2012 آخر التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا بالاستناد إلى البيانات المتاحة حتى الربع الثاني من عام 2012. ومن أهم ما يبيّنه اتساع الفوارق في نمو الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المنتجة للنفط وسائر بلدان المنطقة. فقد سجلت عائدات الصادرات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً إلى أعلى المستويات، لم تستفد منه سائر بلدان المنطقة بسبب التراجع في حركة السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وحافطة الاستثمارات الأجنبية. ويوضح المسح أن هذا التفاوت أدى إلى حالة من عدم اليقين إزاء آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تسجل أعلى معدلات البطالة في العالم. ويؤكد هذا المسح من جديد أهمية الانطلاق من البعد الإقليمي لمعالجة القضايا الملحة، وذلك بوضع إطار للتعاون وتحقيق التكامل الإقليمي العربي ليكون التحول الاجتماعي والاقتصادي تحولاً بنّاءً.



الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح

صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان

هاتف: +961 1 981301، فاكس: +961 1 981510

[www.escwa.un.org](http://www.escwa.un.org)

Copyright © ESCWA 2013

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/EDGD/2012/2

United Nations Publication

ISSN. 0255-5123

12-0163 – September 2013

